انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ٩٢ - تحليل ونتائج

د. عبدالله خليفة الشايجي

إن رياح الديمقراطية المطالبة بالمشاركة السياسية صارت في السنوات القليلة الماضية القاسم المشترك الذي يجمع بين العديد من دول العالم الثالث. مع تداعي الشيوعيةوسقوطها واندثار الأنظمة التي رأستها مثل شاوشيسكو في رومانيا، وماركوس في الفلبين، ودوفالايا في هايتي، بالاضافة لعودة الديمقراطية الجزئية «لجنوب أفريقيا»، كل هذا يعطي دفعات واضحة وآمالا يمكن تحقيقها لعودة وتأهيل الديمقراطية في الكويت، ودول الخليج العربي الأخرى حيث يبدو أن رياح التغيير والمشاركة السياسية بدأت تقترب من المنطقة الخليجية في الأونة الأخيرة.

إن ظاهرة التغيير تبدو واضحة في الكويت التي لديها تقاليد وأسس ديمقراطية أكثر من معظم الدول العربية، حيث تختلف في طريقة وصول الحكم إليها عن غيرها من الدول سواء الدول العربية أو الدول المحيطة بها.

فحكم آل الصباح في الكويت منذ عام ١٧٥٦ أتى عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى وموافقة المجتمع القبلي في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاما على الكويت. فحكم العائلة الحاكمة في الكويت لم يأت عن طريق الإنقلاب العسكري أو الثورة أو التسلط، بل أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف اليوم بانتخابات، حيث وافقت الأغلبية الساحقة من سكان الكويت البسيطة على من سيحكم المجتمع البسيط الصغير. وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا ولم يفرض عليهم حكم، ولم تفرض عليهم عائلة. وهذا تجسيد لمبدأ واضح للحكم وهو موافقة الرعية على الحاكم «المبايعة» وهذا ما يميز الكويتيين عن غيرهم من سكان المنطقة، وكان هذا هو البناء الاول لتأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير.

لقد أصبحت الديمقراطية في أوائل التسعينيات من هذا القرن هي الغاية هي ماتريده الشعوب، فالأحداث الأخيرة في تايلند توضح أنه حتى في الأنظمة العسكرية لا بد من تغيرها

مدرس مساعد كلية التجارة والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت
مستشار سياسي لدى مجلس الامة الكويتي

إذا كانت هناك إرادة شعبية جامحة للتغيير وللتمسك بالديمقراطية . وكما أنه للديمقراطية انتصارات فلها هزائم أيضا . فهناك أحداث الصين في عام ١٩٨٩ وهناك تعثر الديمقراطية في الجزائر عام ١٩٩٢ .

ولأول مرة في تاريخ العالم المعاصر، زادت عدد الدول الديمقراطية عن الدول غير الديمقراطية . الدول الديمقراطية هي الدول ذات السيادة والاستقلال والتي تتمتع بمؤسسات دستورية وتجري فيها انتخابات دورية وعادلة ونزيهة وتتوافر فيها فرص عادلة للفوز للجميع . المعارضة تكون هادفة وتسعى للاصلاح من الداخل وتحترم فيها القوانين وتطبق على الجميع وتحترم فيها الحقوق وخاصة للأقليات وتعرف فيها الواجبات .

وهناك اليوم أكثر من ٨٠ دولة تعتبر ديمقراطية مقابل ٥٠ دولة غير ديمقراطية(١) .

ومع أن هناك ضمورا وقصورا واضحا في العالم العربي للديمقراطيات حيث لا يوجد عراقة أو تاريخ حافل في هذا المجال، ومع أنه ظهرت في التسعينيات بعض بوادر التطور أو الإتجاه نحو الديمقراطية خاصة في مصر وتونس والأردن والجزائر، إلا أن إلغاء نتائج الإنتخابات في الجزائر وبقاء الدول العربية معزولة عن الإتجاه نحو الديمقراطية أثار تساؤلات عديدة مثل : لماذا لا تترسخ أو تنتشر الديمقراطية في العالم العربي؟ وما هي معوقات الديمقراطية في العالم العربي؟

نحن هنا لسنا في مجال مناقشة هذا السؤال المهم والحيوي ولكن نسعى للتركيز على تجربة الكويت مع الديمقراطية، وأين تقع الكويت من السعي نحو الديمقراطية والتعرف على التيارات السياسية المختلفة التي تنافست على الانتخابات النيابية التي عقدت في الكويت في أكتوبر الماضى ١٩٩٢ ، والتي وضعت الكويت مرة أخرى على طريق الديمقراطية . حيث تعثرت تلك التجربة النيابية الكويتية الرائدة في منطقة الخليج والعالم العربي لأكثر من ٦ سنوات بعد أن حل مجلس الامة الساس عام ١٩٨٦ بعد ضغوط داخلية وخارجية وعوامل عديدة أخرى ساهمت جميعا بوأد تلك التجربة .

إن للكويت سجلا حافلا بالمشاركة السياسية والعمل الديمقراطي، ولكن علينا ألا ننخدع بوصفنا دول عالم ثالث ودولا عربية واسلامية، وأن لا نقع في نفس التعصب الأدبي الغربي وحكمه على دول العالم الثالث بوضع معايير غربية مثل وجود دستور وأحزاب سياسية ومؤسسات دستورية ، وتوافر التصويت للجميع حتى نعتبر، هذه الدولة ديمقراطية أم لا. هنا يكمن الخطأ . هذا ما يعرف في النقد الموجه للمفكرين الغربيين بحكمهم الجائر على دول العالم

(1)Wright Robin, And Mcmanus Doyle, Flashpoints Prommises (And Peril in World, (Al Fred Knop 1991.

الثالث بأنها غير ديمقراطية لأنها لا تتوفر فيها هذه الصفات مايعرف بـ Ethnocetrism(١).

على المفكرين وعلماء السياسة النظر إلى الدول المختلفة في دول العالم الثالث وتقويمها من المنطلق العربي وليس الغربي، وهو التعرف عليها والوقوف على تجربتها وتقويمها حسب المعايير والأسس العادلة آخذين بعين الإعتبار، الأبعاد الإجتماعية، والحضارية والسياسية والدينية لكل دولة ولكل مجتمع حتى يأتي التحليل موضوعيا ومنطقيا ويأتي الحكم في النهاية عادلا ومنصفا. لا نستطيع أن نستخدم المعيار الغربي والأسس الغربية «وخاصة الأميركي» على أنها المعيار الوحيد، «standard» للحكم على التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث. لأننا لو فعلنا ذلك لكانت النتيجة أن أكثر من ٩٠٪ من التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث غير ديمقراطية، وهذا ليس توجها خاطئا فقط، بل أنه لا يعطي الأبعاد الحقيقية ولا تعطي الحقيقة ولا تعطي هذه الدول أي تقدير لتجاربها المهمة كما أنه لا يقيم التجربة الواقعية لتلك الدولة من حيث تجربتها الخاصة آخذا بالإعتبار الابعاد الاجتماعية والتاريخية والحضارية والدينية فهذه العوامل يجب أن تدخل في التقييم للوصول إلى حكم عادل لتلك التجربة وهذا ما يجب على علماء السياسة الغربيين التنبيه له.

من هنا يجب أن نفهم التجربة الديمقراطية الكويتية وغيرها من التجارب على أنها تجربة ديمقراطية نابعة من بيئتها وطبيعتها ومجتمعها وحضارتها وتاريخها ودينها الخاص بها لأننا إذا حاولنا شرح وتحليل تجربة المشاركة السياسية الكويتية التي تعود لعام ١٧٥٦ دون التطرق إلى العوامل السابقة الذكر، فإن الحكم سيكون على التجربة الديمقراطية الكويتية بأنها تجربة عادية ناقصة وأبعد ما تكون عن الديمقراطية. وهذا ما يحرم ويسلب التجربة الكويتية من كل إنجازاتها وماضيها وعراقتها وهذا عين الخطأ.

فالوصول إلى الحكم لآل الصباح الأسرة الحاكمة في الكويت عن طريق الشورى والإجماع عام ١٧٥٦ هو تعبير ديمقراطي يعبر عن المشاركة السياسية وأشبه ما يكون بالإنتخابات اليوم. وتعاقب الحكام الكويتيون على الحكم حتى اليوم ١٩٩٣ دون تعرض التجربة لأي معارضة سياسية أو عسكرية واضحة أو حتى من أكثر المعارضة تطرفا لتغيير نظام الحكم، خاصة في ظل الإحتلال العراقي للكويت هو تعبير عن شرعية واضحة لهذا النظام. لقد كان ذلك أشبه بالتصويت الجماعي للكويتيين، والأغلبية الساحقة صوتت لاستمرار حكم آل الصباح وهذا تأكيد واضح للشرعية.

(١) Wiarda Howard, (ed) New directions in comparative Politcs (Westview Press, INC Colorado 19901)

الكويت لها تاريخ عريق وقديم بالمشاركة السياسية فالكويت كانت أول دولة في المنطقة أنشأت مجلس شورى عام ١٩٢١ للمشاركة في القرارات المختلفة مع الأمير وكان ذلك نوعا من المشاركة السياسية المبسطة للكويتيين ثم أعقبت ذلك تجربة رائدة أخرى في عام ١٩٣٨ حيث شارك الكويتيون عبر الإنتخابات وكانوا أول شعب خليجي انتخب مجلسا تشريعا عام ١٩٣٨ واختار ١٤ عضوا لتمثيل الشعب الكويتي وكتب دستورا حيث حصل المجلس تحت ذلك الدستور على صلاحيات تشريعية، وتنفيذية وقضائية أي أن ذلك المجلس كان مجلسا من أقوى المجالس التشريعية الكويتية. وكانت الاصلاحات السريعة والعديدة التي أحدثها ذلك المجلس سببا رئيسيا لحل ذلك المجلس بعد ٦ أشهر من نشأته في نهاية عام ١٩٣٨.

وقد سارعت الكويت عقب استقلالها عام ١٩٦١، إلى إرساء قواعد الحكم وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع الدولة State ـ Nation بنظام سياسي متكامل ذي سلطات تنفيذية وقضائية وبمؤسسات دستورية سياسية، ووزارات، كما اعتمد أول دستور في منطقة الجزيرة العربية، وأنشىء أهم صرح ديمقراطي رائد ومهم وهو مجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٦٣.

هذا المجلس وضع الكويت لعدة سنوات على خارطة الدول الديمقراطية ومر بمراحل مختلفة من المد والجزر ومن الحياة والموت.

المرحلة الأولى:

منذ عام ١٩٦٣ إلى ١٩٧٦ تعاقب على الكويت مجالس كان آخرها مجلس ١٩٧٥ـ١٩٧٦ الذي انتهى بحله بسبب خلافات داخل المجلس وضغوط خارجية.

المرحلة الثانية:

١٩٨١ـ١٩٨٦ وقد حل أيضا عام ١٩٨٦ بسبب عدة عوامل لسنا هنا بصددها. ولكن القاسم المشترك بين الحلين (١) وهو ضعف الكويت وموقعها الجيوبولتكي الذي يحتم على الدول الصغيرة في العالم ان تكون حذرة وأن تعلم بأن قراراتها السياسية وخصوصا الخارجية هي قرارات ليست مستقلة ١٠٠٪ بل على هذه الدول أن تكون على دراية بردة الفعل تجاه تلك القرارات من الدول الكبيرة المحيطة بها وتجربة الكويت مع العراق في أثناء الحرب العراقية الإيرانية وفي أثناء غزو العراق للكويت، تبقى ناقوسا يذكر الكويت والكويتيين

(١) Al Shageji. Abdullah, Unpublished Ph. D. Dissertation: Democratization in Kuwail: The National Assembly As astratcgy For Survival universty of Texas, Austin 1988.

بضعفهم، وبضحالة الإمكانيات وبموقعهم الخطير وبالحاجة للتكاتف والتعاون لتوحيد الجبهة الداخلية، لأن الجبهة الخارجية ستكون دائما خطيرة ولها عواقب وخيمة على الكويت والكويتيين، حيث يصبح قدر الكويت هو السعي من أجل البقاء في عالم خطير محدق بالمخاطر والأهوال للكويت الصغيرة الضعيفة. من هذا المنطلق تأتي انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع في أكتوبر ١٩٩٢ كأهم انتخابات في تاريخ الكويت المعاصر منذ إنشاء هذا المجتمع الصغير.

لقد وضعت انتخابات مجلس الأمة السابع الكويت في المرحلة النيابية الثالثة في تاريخ التطور السياسي والبرلماني الكويتي الذي بدأ في عام ١٩٦٣ ولازال مستمرا مع بعض العقبات والمد والجزر. ففي السنوات الإحدى عشرة الماضية تعطلت الحياة النيابية في الكويت ٦ سنوات. وفي السنوات الـ ١٦ الماضية أي منذ أغسطس ١٩٧٦ وحتى أكتوبر ١٩٩٢ عمل مجلس الأمة الكويتي ٦ سنوات فقط. بينما ظل عاطلا عن العمل لمدة ١٠ سنوات.

لقد توجه الكويتيون في أكتوبر «تشرين الأول» ١٩٩٢ إلى صناديق الإقتراع عاقدين العزم على إعادة الكويت إلى الطريق الديمقراطي من منطلقهم ومفهومهم الذي سيدفع العديد منهم إلى السعي لتوسيع القاعدة الإنتخابية الضيقة لتشمل النساء وتنقيص سن الانتخابات إلى ١٨ سنة، وتعطي شريحة كبيرة من المجتمع الكويتي حق التصويت وهي شريحة المتجنسين.

إن الذين يحق لهم التصويت في أكتوبر تشرين الأول (٨٢ ألف كويتي)(١) يمثلون حوالي ١٢٪ من عدد الكويتيين ككل والذي يبلغ حوالي ٧٠٠ر٠٠٠ كويتي وحوالي ٢٠ر٠٠٠ الفا منهم سيصوتون للمرة الاولى في انتخابات مجلس الأمة.

تقف الكويت اليوم في مفترق طرق. فالكويت توجه قدما نحو تقاليدها وعاداتها تراثها ودينها، وقدما أخرى نحو التحرر والموجات العارمة التي تعصف بالكويت وتجرها نحو التغرب واتباع عادات الغرب وتقاليده وخصوصا أن التأثر ما هو أميركي جاء نتيجة الغزو للكويت ونتيجة ضغوط تمارسها الدول التي ساعدت على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

ولكن العادات القديمة لا تموت بسهولة، ولا تختفي بسرعة. هناك جماعات وفي مناصب مهمة لا تستسيغ التدخل الأجنبي أو الضغوط أو النصيحة الغربية وخاصة الأميركية لتثبيت الديمقراطية في الكويت. ناسين بأن أميركا تلعب عبر العالم دورا رياديا مهما ضمن النظام العالمي الجديد، من نشر وترسيخ الديمقراطية في شتى دول العالم وهذا أحد المعالم الرئيسية

(١) القبس ١/ ٤/ ١٩٩١.

للسياسة الخارجية الأميركية كما عبرت عنها أكثر من مرة وزارة الخارجية الأميركية والمسؤولون الأميركيون (١).

إن الولايات المتحدة الأميركية مهتمة بنشر مبادىء الديمقراطية في دول العالم وخوصا في الدول التي تمثل مناطق مهمة للمصالح الأميركية، لأن أميركا تربط بين التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جهة والتطور السياسي الذي سيؤدي بدوره للاستقرار الأمني وثبات نظام الحكم في المستقبل، وأميركا مقتنعة بأن الديمقراطية تحمل في طياتها التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي (٢).

كما أن هناك عبئا آخر على الكويتيين، وهو التأكيد لأنفسهم أنهم شعب ديمقراطي ذو تاريخ ديمقراطي حافل، واعادة الأمل بأن التجربة البرلمانية الكويتية هي تجربة خليجية ذات أصالة وتاريخ وأنها تجربة رائدة قد تستفيد منها دول المنطقة في المستقبل لتتبناها (٣). سنركز الآن على المسرح السياسي الكويتي وخاصة قبل العدوان العراقي على الكويت وأثناءه وبعده، ونتعرف على التيارات السياسية المتنافسة على الساحة الكويتية وفرص فوز كل تجمع وتركيبة مجلس الأمة القادم في أكتوبر ١٩٩٢.

إن المعارضة الكويتية التي أفرزتها الأزمة التي عصفت بالكويت هي معارضة تختلف تمام الاختلاف عن المعارضة قبل ٢أغسطس١٩٩٠ لقد غير الاحتلال العراقي عدة أمور وأحد هذه المتغيرات هي ما يعرف بالمعارضة الكويتية التي تشكل الرأي الآخر، الرأي المعارض، والرأي غير الحكومي في التجمعات السياسية المختلفة على الساحة الكويتية.

إن المعارضة الكويتية تاريخيا هي معارضة تقليدية ومحدودة وليست راديكالية النزعة أو متطرفة الغايات. فحتى في أحلك أيام الاحتلال العراقي لم يطالب أحد من أركان المعارضة أو جماعات بتغيير نظام الحكم أو إنهاء الحكم الوراثي وهذا ترسيخ واضح لشرعية حكم آل الصباح(٤).

من المعروف أن المعارضة الكويتية قبل ٢ أغسطس وخصوصا مع نهاية عام ١٩٨٩ بدأت سلسلة من الاجتماعات بينها عرفت «بديوانيات الإثنين» وذلك لشحذهمم وتتبع مواقف الشعب

(١) انظر تصريحات وزير الخارجية الاميركي وارين كريستوفر وتصريحات المسؤولين الاميركيين. نيويرك تايمز ١٤/ ١/ ١٩٩٣، ص١و M.E. Insightص ١٠-١٥ ـ نوفمبر ١٩٩١ و U.S.A Today ص٥.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣)المصدر السابق Al Shayeji.

(٤)مؤتمر جدة في ١٣ـ١٥ اكتوبر ت١ ١٩٩٠واجتماع جميع افراد وفئات المعارضة هو ترسيخ لشرعية آل الصباح والاعتراف بشرعية حكمهم.

الكويتي لتوعيته وتنبيهه بأهمية المشاركة السياسية وأهمية اتخاذ القرار عبر الاجماع الشعبى وعدم تقبل فردية القرار. بالإضافة إلى تركيز المعارضة على أهمية التمسك بالدستور بأن الدستور يطبق على الحاكم والمحكوم بنفس النصوص والدقة(١).

الوضع السياسي قبل الأزمة

لقد استمرت ديوانيات الإثنين حتى رمضان ١٩٩٠ بعدها وعد الشيخ سعد ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بالحوار والنقاش مع المعارضة، وقام الأمير في ابريل ١٩٩٠ بإنشاء «أو تأسيس» المجلس الوطني كحل وسط، لعودة الديمقراطية ولوضع الكويت مرة أخرى على خط المشاركة السياسية. ولاشك أن المعارضة والشعب كانا يطمحان لأكثر، لا إلى مجلس وطني تثار الشبه حول دستوريته وشرعيته ويتعرض للنقد، وللمطالبة بمقاطعة التصويت له قبل أن يولد. وهو مجلس لا يمكن مقارنته بالمجلس التشريعى، مجلس الأمة الدستوري الذي يتمتع بحقوق تشريعية، رقابية ويحظى بتأييد شعبي كان آخره التصويت بـ ٨٥٪ لمجلس الأمة ١٩٨٥.

المعارضة والغالبية الكبرى من الكويتيين وخاصة في المناطق الداخلية عارضت انتخابات المجلس الوطني التي جرت في ١٠/٦/ ١٩٩٠ بينما الحكومة تذكر أن نسبة التصويت وصلت الى ٦٢٪ (٢)، المعارضة ترى المجلس الوطني بدعة غير دستورية وهو مجلس لا يملك أي صلاحيات دستورية أو تشريعية أو رقابية.

إن المجلس الوطني هو أول مجلس في تاريخ الكويت يجمع بين الانتخابات والتعيين الأميري، حيث انتخب ٥٠عضوا وعين الأمير ٢٥آخرين ليصبح العدد الكلي ٧٥عضوا.

لقد انحصرت مهمة المجلس في مراجعة التجربة النيابية الكويتية وتقويمها من أجل تطويرها والقضاء على الشوائب، مع تقديم النصح والشورى للحكومة ومشاركة الحكومة فقط. فلا يملك المجلس التشريع أو الرقابة أو المحاسبة أو طرح الثقة أو حجبها عن أي وزير. ولم تأت قرارات المجلس الأخيرة إلا لاسترضاء الشعب، فقدمت له الخدمات لتسجل في لائحة انجاز الأعضاء لانتخابهم لمجلس الأمة في أكتوبر «تشرين الأول» القادم. وهذا الدور أجدر أن يطلق عليه دور «تلميع» الأعضاء، من حيث التركيز على الإنجازات المفيدة للناخب عبر الخدمات وتقديم الدعم والمساعدة له من أجل الفوز بصوته في انتخابات مجلس الأمة القادم.

---

(١) Al Shayeji, A- Kuwait at Cross Roads : The Quest For Democratization Middle East Insight, July 1992.

(٢) انظر الصحف الكويتية التي صدرت في اليوم التالي للانتخابات ١—١٢ يونيو - حزيران - ١٩٩٠.

الأوضاع السياسية أثناء الأزمة

أطاح الغـزو العراقي بالشرعية إطـاحة مؤقتة وأسقط جميع مـؤسسات الدولة في غضـون يوم واحد حيث انتقلت الشرعية إلى مدينة الطائف في السعودية.

واتخذ القرار المهم بعقـد اجتماع شعبي فيما عرف «بمـؤتمر جدة» الذي عقـد في مدينـة جدة بـالسعوديـة بين ١٣ـ١٥ أكتـوبـر «تشرين أول ١٩٩٠» وخرج المؤتمر بـدعامتين رئيسيتين لبنـاء كويت المستقبل وهما:

أولا: التركيـز على الثوابـت الأساسيـة في العقيـدة والتمسك بها وخـاصة في مجال التربيـة، والممارسة، والتركيز على الإنتماء العربي، ورفض الظلم، وتأييد الحق.

ثـانيـا: تمسك الشعب الكويتي بـوحدته الوطنيـة ونظامه الشرعي الذي اختـاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركـة الشعبية في ظل دستور البلاد لعام ١٩٦٢ والذي يعتبر الدرع الواقي والضمانة الاساسية لسلامة المجتمع (١).

وقد خـرج المجتمعون والمعـارضون من مـؤتمر جدة بعـزيمة وتأكيـد واضح وكـان لهم أمال وأحلام بـالعودة إلى كويت أفضل وأن الحكـومة ستقوم بترسيخ وتقديـم ما وعدت به بجـدة فور تحرير الكويت طبقا لما وعدت به الحكومة في مؤتمر جدة.

الأوضاع السياسية بعد التحرير

بعد التحريـر اكتشفت المعارضة خيبة الآمال فالحكـومة لم تقم بتنفيذ ما وعدت بـه بالسرعة التي تريدها المعارضة، فترددت بإعلان مـوعد الانتخابات، ثم أعلنت أن الانتخابات ستجرى في أكتوبـر ١٩٩٢ أي بعد ١٩ شهرا من عـودة الحكومـة إلى الكويت المحررة ورأت المعـارضة أن هذه المدة طـويلة حيث إن هناك حـاجة ملحة لعـودة المعارضة للساحـة السياسية وللمشـاركة الشعبيـة مع الحكومـة في اتخاذ القرارات السيـاسية المهمـة خـاصة فيما يتعلق بـالأوضاع الأمنيـة والترتيبات الاستراتيجية، والعسكرية وإعادة البنـاء، والأوضاع الاقتصادية ومحاسبة المخطئين ـ ولكن الحكومة «آثـرت التريث لأنها كانت لا تريد تفكيك الجبهة الكويتيـة التي توحدت عقب الغزو والاحتلال والتدمير العراقي، الذي وحد كـل الكويتيين سنة وشيعة وبدوا وحضرا لوجود العدو المشترك المتمثل بعراق صدام حسين.

فكانت النكسة الأولى حسبما رأته المعارضة هو تأجيل الانتخابات لمجلس الأمة حتى أكتوبر

(١) بيان تكتل النواب ـ الكويت ١٢/ ١٢/ ١٩٩٢.

١٩٩٢ وكانت الضربة التالية هي تشكيل الوزارة ، واعادة معظم الوزراء من الوزارة السابقة مما عنى عدم اكتراث الحكومة بالمعارضة، كما فسرته المعارضة في بيانها السابق «الرؤية المستقبلية لبناء الكويت» والتي كانت قد أصدرته في ٣١/ ٣/ ١٩٩١ حيث طالبت تجمعات المعارضة السبعة التي وحدت صفوفها بالنقاط التالية :ـ

(١) إيقاف الانتهاكات الدستورية، وإنهاء تعليق مواد الدستور وعودة الحريات السياسية والصحفية .

(٢) إعلان موعد لانتخابات مجلس الأمة القادم .

(٣) المطالبة بشعبية الوزارة مع تمثيل القوى السياسية فيها تجاوبا مع متطلبات المرحلة .

(٤) محاسبة المسؤولين عن الكارثة وعدم إعفائهم من مسؤولياتهم أمام الشعب وعن أدوارهم قبل الكارثة وبعدها التي عصفت بالبلاد (١) ولكن المعارضة لم تفلح باقناع الحكومة بتلك المطالب . وتحول تفاؤلها ومطالبها إلى «خيبة أمل» وعادت الحقائب الرئيسية لتوزع وفق أنصبة الميراث الثابتة (٢) واتهمت المعارضة الحكومة أنها لم تتمسك بنص المادة ٥٦ من الدستور والتي ورد في المذكرة التفسيرية أهمية المشاورات التي تسبق تعيين مجلس الوزراء فضلا عن العدد الاجمالي للوزراء واتهمت المعارضة الحكومة بالارتجالية، والارتباك والتخبط وتجاهل مطالب الشعب الكويتي والاحتكار الوزاري ومكافأة المقصرين، وفسر التشكيل الوزاري الجديد على أنه تحد سافر للشعب يهدف إلى عزلة الشعب، بإرادة منفردة (٣) وكانت الضربة الثالثة : رد الحكومة بالدعوة لعودة المجلس الوطني والذي مثل آخر نكسة للمعارضة حيث كانت تأمل المعارضة إلغاء المجلس واختيار بعض عناصرها التقليديين لتسلم مناصب وزارية في حكومة وطنية جديدة والمشاركة باتخاذ القرارات المهمة بعد التحرير. الضربة الرابعة : هي رفض وزارة الداخلية في مايو «أيار» ١٩٩٢ السماح للمعارضة بتنظيم مؤتمر شعبي عام لمناقشة مختلف الموضوعات المهمة والتعليق على آخر الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والانتخابية . لقد وحدت المعارضة الكويتية بشكلها الحالي على الساحة صفوفها بعد التحرير وأتت بمسميات جديدة، ولكن بدون تغيير جذري بالاتجاهات .

المعارضة الكويتية اندرجت تحت مظلة واحدة، ولأول مرة يندرج تحتها سبعة تجمعات

(١) انظر بيان تكتل النواب ـ الرؤية المستقبلية «لبناء الكويت ٣١/ ٣/ ١٩٩١ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣)نفس المصدر السابق .

مختلفة هي : نورد فيما يلي وصفا تعريفيا لكل من التجمعات السبعة :

(١) التجمع الإسلامي الشعبي «السلف»

رشح التجمع الإسلامي رسميا كما ذكر التجمع في بيان رسمي سبعة مرشحين في سبع دوائر، منها دائراتان من الدوائر الخارجية وهما خيطان والجهراء الجديدة.

بينما أيد التجمع الإسلامي الشعبي وساند أحد عشر مرشحا في ثماني دوائر مختلفة. توزع ذلك التساوي بين الدوائر الداخلية والخارجية، حيث ساند التجمع الإسلامي الشعبي مرشحين من ٤ دوائر داخلية و٤ دوائر خارجية.

وكانت أسماء الدوائر التي وجه التجمع الإسلامي الشعبي الدعم إليها هي :-

«المرشحون الرسميون تحت التجمع الإسلامي الشعبي» (١)

اسم المرشح	الدائرة	النتيجة	عدد الأصوات	الترتيب
(١) خالد بن عيسى	٢ـ الشامية	لم ينجح	٥٦٦	الثالث
(٢) أحمد باقر	٥ـ المنصورية والقادسية	نجح	٨٣٩	الأول
(٣) فهد الخنة	٦ـ الفيحاء ـ النزهة	لم ينجح	٨٧٠	الثالث
(٤) جاسم العون	٧ـ كيفان	نجح	٨٧٧	الأول
(٥) بدر العبيد	١١ـ الخالدية	لم ينجح	٤٨٧	الرابع
(٦) فهاد العريان	١١ـ خيطان	لم ينجح	٤٥٨	الخامس
(٧) مفرج نهار	١٩ـ الجهراء ـ الجديدة	نجح	٧٦٠	الأول

(١)انظر المؤشرات الاحصائية والسياسية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي. د. خلدون النقيب وصالح بركة السعيدي ـ القبس ٢٩/ ٩/ ١٩٩٢ ص ٢٠ـ ٢١ وتحليل المؤشرات السياسية والاحصائية لنتائج انتخابات ١٩٩٢، د. خلدون النقيب وصالح السعيدي القبس ١٥/ ١١/ ١٩٩٢ ص ٣٤ـ ٣٧.

«المدعومون من التجمع الإسلامي الشعبي»

اسم المرشح	الدائرة	النتيجة	عدد الأصوات	الترتيب
(١) أحمد المليفي	١ـ الشرق	لم ينجح	٤٦٠	الثالث
(٢) حمد الجوعان	٢ـ المرقاب ـ الضاحية	نجح	٦٨١	الأول
(١٣ صالح النفيسي	٢ـ المرقاب ـ الضاحية	لم ينجح	٢١٦	الخامس
(٤) صالح الفضالة	١٠ـ العديلية ـ الجابرية	نجح	١٤٣٤	الأول
(٥) أحمد الكليب	١٠ـ العديلية ـ الجابرية	نجح	٩٦٣	الثاني
(٦) أحمد الحريتي	١٢ـ السالمية ـ سلوى	لم ينجح	٥٨٤	الثالث
(٧) عبدالمحسن المدعج	١٢ـ السالمية ـ سلوى	نجح	١٠٤٧	الأول
(٨) مبارك الدويلة	١٦ـ العمرية ـ الرابية	نجح	٢١٩٣	الأول
(٩) محمد البصيري	١٩ـ الجهراء ـ الجهراء	لم ينجح	٨٨٣	الثالث
(١٠) خالد العدوة	٢١ـ الأحمدي	نجح	٢٧٢٣	الأول
(١١) عايض المطيري	٢٢ـ الرقة	نجح	١٢٧٤	الأول

★معظم المرشحون المدعومون، يرشحون لأول مرة ويحتلون المراتب الثلاثة الأولى وهذا يعد انجازا كبيرا للتجمع ككل.

ملاحظة: قام التجمع الإسلامي الشعبي داخل المجلس بعد إعادة الفرز ــ حيث تكتل نواب التجمع الإسلامي الشعبي بعد أن تم تعيين أقدمهم «جاسم محمد العون» وزيرا للشؤون الإجتماعية والعمل إحدى أهم وزارات الخدمات في الكويت، كما أنه أصبح مقربا من الحكومة حيث مثل سمو الأمير خارج الكويت في أكثر من مهمة رسمية أهمها كان تمثيل الكويت في مؤتمر القمة الإسلامية في دكار بالسنغال وهو أيضا عضو في لجنة الاتصال المكونة من ثلاثة وزراء لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمجلس. والى جانب ثلاثة نواب من التجمع الإسلامي الشعبي يوجد ٣ أعضاء آخرون مقربون من هذا التيار وهم خالد العدوة وشارع العجمي، وعايض علوش المطيري.

وثبت ذلك من خلال مشروع القانون المقدم من هؤلاء الأعضاء والمتعلق بإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث أثار ذلك المشروع ضجة إعلامية وشعبية كبيرة منذ طرحه وحتى قبل مناقشته في المجلس (١).

(١)انظر الصحف الكويتية والمقالات والتعليقات في شهري مارس وابريل «اذار ـ نيسان ٩٣» وللاطلاع على نص المشروع المتعلق بهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ انظر الطليعة ١٧/ ٣/ ١٩٣٧ ص ٧.

هـؤلاء الاعضاء هم :ــ أحمد باقـر، مفـرج نهار المطيري، خالـد العدوه، شـارع العجمي، عايض المطيري.

هؤلاء النواب هم الذين اقترحوا مشروع القانون، باستثناء جاسم العون لكونه وزيرا، ويبدو واضحا وجود تنسيق مع أعضاء الحركة الدستورية.

وكما يظهر في الجدولين السابقين فان عدد المرشحين الذين رشحوا رسميا تحت مظلة التجمع الإسلامي الشعبي «السلف» أو الـذين دعموا وتمت مسانـدتهم ١٨ مرشحا ٧ مـرشحين رسميا تحت مظلة التجمع الإسلامي الشعبي و ١١ مرشحا مـدعوما في التجمع. مع ملاحظة أن خمسة من المدعومين الأحد عشر دعمتهم أيضا الحركة الدستورية الإسلامية «الإخوان المسلمون».

كما أن هناك مـرشحين اثنين من المرشحين المدعومين الأحـد عشر يعتبران مرشحين رسميين للحركـة الدستوريـة الاسلامية من ضمـن خمسة من المرشحين للحركـة الدستوريـة وهما «مبارك الدويلة» عن الدائرة ١٦ ومحمد البصيري عن الدائرة ٢٠. كما اشترك التجمع الاسلامي الشعبي في دعم ٥ مرشحين ذوي ميول اسلامية مستقلة.

وهذه كانت الانتخابات النيابية الأولى التي يتم فيها هذا التنسيق والتعاون السياسي الواضح لإيصال أكبر عدد من المرشحين الإسلاميين لمجلس الأمـة. وأن دل هذا على شيء فإنه يدل على زيادة الوعـي والحس السياسي وزيادة إتقان اللعبـة السياسية والتحرك السيـاسي لدى الحركات الإسلامية.

وقد فـاز من المرشحين الرسميين السبعة للتجمع الإسلامي الشعبي ثـلاثة فقط هم: «أحمد باقـر وجاسم العـون و مفرج نهار المطيري»، وأتى الثلاثـة جميعهم في المراتب الأولى في دوائرهم الانتخابية بينما احتل مرشحان المرتبة الثالثة بفارق ضئيل. وإذا استمر التأييد «للمد الأسلامي» فنتوقع أن يزيد عدد الأعضاء التابعين للتجمع الإسلامي الشعبي في الانتخابات القادمة.

التجمع الإسلامي الشعبي: المرشحون السبعة حصلوا على ٤٨٥٧ صوتا.

المدعومون الأحد عشر حصلوا على ١٠٣٢١ر صوتا.

مجمـوع الأصوات ١٥١٧٨ر صـوتـا والنسبة ٢٢ر٥٪ من الأصـوات. وقـد حصل مرشحـو التجمع الإسلامي الشعبي «السلف» السبعة على ٤٨٥٧ صوتا من أصل ٦٧٧٢٤ مقترعا فتكون النسبة ٧ر٢٣٢٪ من أصوات الناخبين.

بينما حصل مرشحو السلف على ٢٤٧٦ صوتا للمرشحين الثلاثة الفائزين، بينما حصل من

(١) انظر سلسلة مقالات ـ هيئة الامر بـالمعروف بين المد الاسلامي والانحسار اليسـاري د. عبدالله الشايجي ــ الوطن ٢٩/ ٣، ٣١/ ٣، ٣/ ٤، ٤/ ٤، ٥/ ٤/ ١٩٩٣.

الـ١١ مرشحا الذين قام السلف بدعمهم ٧مرشحين على ٣٢١ر١٠ صوتا . (١)

من الملاحظ أن الثقل السياسي والحركي للتجمع الإسلامي الشعبي يتركز في عدة دوائر معظمها من الدوائر الداخلية التي يغلب عليها الطابع الحضري ــ ومن الجدير بالذكر أن التجمعات الإسلامية كالتجمع الإسلامي الشعبي والحركة الدستورية الإسلامي تعلن رسميا بياناتها الانتخابية وأسماء مرشحيها ومن تساند ومن تدعم وخاصة للمرشحين في المناطق الخارجية . حيث إنه من الملاحظ أن المناطق الخارجية التي يغلب عليها الطابع القبلي لا يميلون إلى المرشحين من دوائرهم التابعين لتجمعات أو تكتلات حزبية سياسية وينفرون من ذلك . ولهذا السبب لم تدرج أسماء بعض المرشحين البارزين رسميا ضمن التجمعات السياسية الدينية لهذه الأسباب ، وخير مثال على ذلك المرشحون ـ خالد العدوة وعايض علوش المطيري وشارع العجمي ، مع أنهم تم تأييدهم من التجمعين الإسلاميين .

الدوائر التي تعتبر مركز ثقل واضح للتجمع الإسلامي الشعبي «السلف» هي : أولا:ـ

الدائرة الخامسة : «القادسية والمنصورية»

من الدوائر الداخلية التي يغلب عليها الطابع المحافظ الحضري . عدد الناخبين في تلك الدائرة ٢٥٤٩ ناخبا صوت منهم ٢١٧٣ ناخبا بنسبة ٨٥٪ من الأصوات وفاز مرشح السلف «أحمد باقر العبدالله» بالمرتبة الأولى وأحرز ٨٣٩صوتا ، ومن الجدير بالذكر أن «أحمد باقر» كان قد فاز أيضا بنفس المقعد في عام ١٩٨٥ في مجلس الأمة السادس . ومن مظاهر ثقل هذا التجمع من منطقة القادسية أن أعضاءه كانوا يشغلون مجلس إدارة جمعية القادسية التعاونية .

الدائرة السابعة : «كيفان»

يحظى السلف بوجود شعبي مؤثر وضاغط على المستوى السياسي والاجتماعي حيث فاز المرشح «جاسم العون» في ثلاثة مجالس متتالية منذ ١٩٨١م وحتى الآن : وبعد نيله المركز الثاني في مجلس ١٩٨١م نال المرتبة الأولى في المجلسين الأخيرين .

وتعتبر «كيفان» أهم قاعدة شعبية للتجمع الإسلامي الشعبي .

في انتخابات ١٩٩٢ الأخيرة حصل «جاسم العون» مرشح السلف القوي وأقدم مرشح للتجمع الاسلامي الشعبي على ٧٨٨صوتا أو ٤٩٪ من أصوات المقترعين ١٧٧٤ من أصل ٢١٢٠ حيث بلغت نسبة التصويت في كيفان ٨٣٪(١) والفائز الثاني في كيفان يدين بوصوله

(١)انظر بيان وزارة الداخلية «نتائج انتخابات اعضاء مجلس الامة ـ ١٩٩٢ .

لمجلس الأمة للسلف حيث قام التجمع الإسلامي الشعبي بمساعدته بطريقة غير رسمية أو بسبب عدم التوصل لتنسيق أو اتفاق مع الحركة الدستورية الإسلامية التي أصرت على ترشيح مرشحها الدكتور «عادل الصبيح» والذي خسر للمرة الثانية على التوالي. حيث رفض السلف دعم المرشح «عادل الصبيح» المؤيد من الأخوان. حيث نظر السلف الى أن الحركة الدستورية الإسلامية تريد غزوهم وكسر شوكتهم وقوتهم في أهم وأكبر دائرة يحظى فيها السلف بتأييد وقوة.

الدائرة السادسة: «الفيحاء»

يحظى التجمع الإسلامي بثقل بدأ ينمو ويزداد لأول مرة في الدائرة السادسة الفيحاء.

حيث خاض الانتخابات لأول مرة مرشح السلف «فهد صالح الخنة» والذي كان متقدما وفي المرتبة الثانية حتى آخر صندوق عند إعلان النتائج ولكنه أتى في المرتبة الثالثة حيث خسر للمرشح المستقل «مشاري العصيمي» وقد حصل «الخنة» وهو طالب ماجستير في جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية على ٨٧٠ صوتا من أصل ٢٢٢١ مقترعا من أصل ٢٦٣٠ وحصل «الخنة» على نسبة ٣٩٪ من أصوات المقترعين (١). وقد كانت نسبة الاقتراع ٨٤٪ وتعد هذه النسبة انجازا ضخما لمرشح يرشح نفسه للمرة الأولى ومن دائرة لم يكن للسلف أي ثقل أو وجود قبل عدة سنوات. كما يتوقع أن يمثل «الخنة» دائرة الفيحاء في الانتخابات القادمة.

الدائرة التاسعة عشرة: «الجهراء الجديدة»

لأول مرة يبرز التجمع الإسلامي الشعبي ويرشح مرشحا رسميا في تلك الدائرة التي تعد من الدوائر الخارجية وتمثل الطابع القبلي وهو انجاز يتم للمرة الأولى وقد فاز مرشح السلف الذي يرشح للمرة الأولى أيضا بالمقعد الأول وحصل على ٧٦٠صوتا في المرتبة الأولى من أصل ٢١٨٨اقترعوا من أصل ٢٦٤٣ناخبا في الدائرة الـ ٢١ أي حصل على نسبة ٣٥٪ (٢). متقدما عن المرشح المخضرم أحمد نصار الشريعان بثلاثة أصوات.

الدائرة الحادية والعشرون: «الأحمدي»

(١) نفس المصدر ص٥ اكتوبر ١٩٩٢.

(٢) نفس المصدر السابق - ص١٩.

أكبر دائرة من حيث عدد الناخبين في الكويت حيث بلغ عدد الناخبين ٧١٣٠ ناخبا وقد فاز بالمرتبة الأولى المرشح «خالد العدوة» المدعوم من قبل التجمعين الإسلاميين التجمع الإسلامي الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية حاصلا على ٢٧٣٦ صوتا «أكبر عدد للأصوات لأي مرشح في الكويت» وأيضا أتى في المرتبة الثانية مرشح إسلامي آخر هو «شارع ناصر العجمي» مدعوما من الحركة الدستورية الإسلامية وحصل على ١٩٠٠ صوت أي حصل الفائزان ذوا الميول الإسلامية والمدعومان من التجمعين الإسلاميين على ٤٦٣٦ صوتا (١).

وهذا انتصار واضح للحركات الإسلامية المنظمة في دوائر قبلية لا تتعاطف ولا تؤيد المرشحين ذوي الأفكار والميول الدينية. وذلك بسبب الطابع المحافظ المسيطر على تلك المناطق القبلية. ولقد تميزت تلك الدائرة بالإقبال الشديد، حيث بلغت نسبة التصويت ٨٤٪ وهي من أعلى النسب على الإطلاق.

(٢) الحركة الدستورية الإسلامية: المرشحون

(الإخوان)

الاسم	النتيجة	الأصوات التي حصل عليها	عدد الأصوات	الترتيب
(١) حمود الرومي ٦	لم ينجح	٢٢٢٩	٢٦٣٠	الرابع
(٢) اسماعيل الشطي ٨	نجح	١٢٦٥	٤٥٩٥	الثاني
(٣) مبارك الدويلة ١٦	نجح	٢١٩٣	٤٩٦٢	الأول
(٤) محمد البصيري ٢٠	لم ينجح	٨٨٣	٤٣١٣	الثالث
(٥) جمعان العازمي ٢٣	نجح	٢٤٧٢	٤١٤٨	الأول

يظهر الجدول السابق عدد المرشحين الذين رشحوا رسميا تحت مظلة الحركة الدستورية الإسلامية «الإخوان» أو الذين دعموا وتمت مساندتهم. وقد حصل المرشحون الخمسة على ما مجموعة ٧٣٩٢ صوتا وتعادل ١٠ر٩١٪ من مجموع أصوات المقترعين (٢).

ولقد فاز من الخمسة مرشحين للحركة الدستورية ثلاثة مرشحين هم:

ـ د. اسماعيل الشطي: عن الدائرة الثامنة «حولي ـ مشرف» والذي حصل على ١٢٦٥ صوتا من أصل ٤٠٢٥ مقترعا. بنسبة ٥ر٣١٪ من أصوات المقترعين وأتى بالمرتبة الثانية في دائرته.

ـ مبارك الدويلة: عن الدائرة السادسة عشرة «العمرية» حيث حصل على ٢١٩٣ صوتا من أصل ٤٢٨٣ مقترعا أي بنسبة ١ر٥١٪ وهي من أعلى النسب وأتى بالمرتبة الأولى.

(١) نفس المصدر السابق ـ ص ٢١.

(٢) انظر مصدر سابق ـ د. خلدون النقيب وصالح السعيدي ـ القبس ٢٩/٩/١٩٩٢.

ـــ جمعان العازمي: عن الدائرة الثالثة والعشرين «الصباحية» حيث حصل على ٢٤٧٢ صوتا من أصل ٣٤٠٣ مقترعا أي بنسبة ٦ر٧٢٪ وهي أعلى نسبة من الأصوات على مستوى الكويت واحتل المرتبة الأولى (١).

أما المرشحين المدعومون والمؤيدون رسميا (٢)

من الحركة الدستورية الإسلامية فهم :ـ

الاسم	الدائرة	النتيجة	الأصوات	عدد الناخبين	الترتيب
(١) جار الله الجارالله	٢	لم ينجح	٣٢٥	١٧٢٨	الثالث
(٢) جاسم الصقر	٣	نجح	٦١٩	١٦٦٦	الثاني
(٣) عبدالله الرومي	٤	نجح	٨٩٩	٢٩٢٧	الثاني
(٤) جاسم المضف	٤	لم ينجح	٥٩٩	٢٩٢٧	الثالث
(٥) أحمد باقر	٥	نجح	٨٣٩	٢٥٤٩	الأول
(٦) عبدالعزيز المطوع	٥	لم ينجح	٥٧٥	٢٥٤٩	الثالث
(٧) د. عادل الصبيح	٧	لم ينجح	٧٦٥	٢١٢٠	الثالث
(٨) د. ناصر الصانع	٩	نجح	١٠٧٠	٢٧٢٩	الأول
(٩) صالح الفضالة	١٠	نجح	١٤٣٤	٢٧٢٩	الأول
(١٠) أحمد الكليب	١١	نجح	٩٦٣	٢٤٠٩	الثاني
(١١) أحمد السعدون	١١	نجح	١٤٠٣	٢٤٠٩	الأول
(١٢) محمد المرشد	١١	نجح	٩١٩	٢٩١٣	الثاني
(١٣) أحمد الحريتي	١٢	لم ينجح	٥٨٤	٥٠٠٠	الثالث
(١٤) جمال الكندري	١٣	نجح	١٥١٦	٣١٤٦	الثاني
(١٥) زين العتيبي	١٤	لم ينجح	٣٣٣	٣١٤٦	السابع
(١٦) ناصر البناي	١٤	لم ينجح	٤٧٦	٤٢٧٧	الرابع
(١٧) عباس مناور	١٥	نجح	١٣٥٠	٣٣٨٩	الأول
(١٨) د. فلاح المطيري	١٧	لم ينجح	٤٢٨	٣٣٧٠	السادس
(١٩) عبدالله الرشيدي	١٨	لم ينجح	٦٧٢	٢٦٤٢	الخامس
(٢٠) مفرج المطيري	١٩	نجح	٧٦٠	٢٦٤٢	الأول
(٢١) خالد العدوة	٢١	نجح	٢٧٢٣	٧١٣٠	الأول
(٢٢) شارع العجمي	٢١	نجح	١٩٠٠	٧١٣٠	الثاني
(٢٣) عايض المطيري	٢٢	نجح	١٢٧٤	٣٣٠١	الاول
(٢٤) د. عبدالله الهاجري	٢٤	نجح	١٣٨١	٣١٦٦	الأول
(٢٥) سعد المقبول	٢٤	لم ينجح	٦٠٥	٣١٦٦	الخامس

(١) انظر مصدر د. الشايجي الوطن. ص ٢٠ـ٢١ القبس ١٥/ ١١/ ١٩٩٢ ص ٣٣ـ٧٣ الوطن ٣/ ٤/ ٩٣ص ١١.

(٢)انظر د. خلدون النقيب وصالح السعيدي ـ مصدر سابق ـ القبس ص ٢٠و ٢١و ١٥/ ١١/ ٩٣ ص ٣٤ـ٣٧.

الملاحظات المتعلقة بالحركة الدستورية الإسلامية :

الحركة الدستورية الإسلامية دعمت مرشحين عديدين فيما لم يرشح تحت مظلتها سوى خمسة مرشحين حالف الحظ ثلاثة منهم بنسبة ٦٠٪ ويلاحظ دعم مشترك للعديد من المرشحين بين الحركتين الاسلاميتين السنيتين الحركة الدستورية الإسلامية والتجمع الإسلامي الشعبي .

وقد اختلفت الحركة الدستورية الإسلامية مع التجمع الإسلامي الشعبي في دائرتين : الشامية «الثالثة» وكيفان «السابعة»، حول مرشحين اسلاميين وحال ذلك دون فوز المرشح الاسلامي التابع للتجمع الإسلامي الشعبي عضو مجلس الأمة السابق لعام ١٩٨١ ورئيس جمعية احياء التراث الاسلامي «خالد سلطان بن عيسى» .

الملاحظة الثانية، كانت كثرة المرشحين المدعومين من الحركة ـ حيث قامت الحركة بدعم مرشحين لا يتفقون مع خطهم السياسي مثل النائب «جاسم الصقر» عضو الدائرة الثانية، وكذلك يلاحظ وجودهم ودعمهم لمرشحين في مناطق قبلية لأول مرة، وفوز العديد من الذين دعموهم مثل «د. عبدالله الهاجري، وشارع العجمي، وعايض المطيري وخالد العدوة» .

النقاط المشتركة التي يتفق عليها التجمعان الاسلاميان الحركة الدستورية الإسلامية والتجمع الإسلامي الشعبي هي :

أولا : تطبيق الشريعة الإسلامية، وكل أعضاء اللجنة الاستشارية لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري والتي شكلت بمبادرة أميرية في نهاية عام ١٩٩١ هم من جمعية الإصلاح الاجتماعي الموالية للحركة الدستورية الإسلامية .

ثانيا : أسلمة القوانين .

ثالثا : تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا من مصدر رئيسي للتشريع .

رابعا : دعم فكرة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بينما الاختلافات هي اختلافات عقيدية ـ تفسيرية اجتهادية حيث يعرف ويوصف السلف التشدد وعدم المرونة والتمسك بأفكارهم ويوصف الاخوان بالليونة والمرونة والتعاون مع السلطات لتحقيق الأهداف والبرامج السياسية .

أصبح الفرز الجديد لتكتل الإخوان المسلمين داخل المجلس : وصل من الحركة الدستورية الإسلامية وزيران هما : «جمعان فالح العازمي» وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو ينتخب

لأول مرة . و «د. عبدالله راشد الهاجري» ـ وزير التجارة والصناعة، المدعوم والمساند في الحركة. بالاضافة إلى أربعة نواب أثنان رسميان وأثنان مدعومان من الحركة وهم: د. اسماعيل الشطي، مبارك فهد الدويلة، د. ناصر الصانع، د. جمال احمد الكندري.

موقفهم وأداؤهم داخل المجلس: يعمل أعضاء الحركة الدستورية الإسلامية، ضمن المعارضة، والتصويت مع المعارضة وخاصة في الموضوعات والمشروعات المهمة مثل «لجنة تقصي الحقائق، ومشروع قانون حفظ المال العام، والطعن والغاء العديد من المراسيم الأخرى».

فكما يوضح الجدولان السابقان ـ فان عدد من دعم وتمت مساندته من الحركة الدستورية الإسلامية قد بلغ ٢٥ مرشحا حصلوا على ٢٤٤١٧ صوتا. أي بنسبة ٥ر٣٦٪ من أصوات الناخبين المقترعين(١). اما الدوائر التي كان للحركة الدستورية الإسلامية ثقل سياسي فيها:

الدائرة الثامنة «حولي ـ مشرف»

وهي واحدة من أكثر الدوائر الانتخابية ندية في التنافس وواحدة من أكثر الدوائر من حيث الخلفيات الإجتماعية والسياسية والمذهبية للناخبين وهي شبه «بفسيفساء» للمجتمع الكويتي ككل. حيث تختصرهذه الدوائر والتي تعد «كويتا مصغرة». وهذا يدفع ويشجع العديد من المرشحين على التنافس والدليل على ذلك أن الدائرة الثامنة حولي ومشرف تنافس فيها ١٩ مرشحا بينما متوسط عدد المرشحين بالدوائر على مستوى الكويت كان ١١ مرشحا. أقل دائرة رشحت ٤ مرشحين وأكثرها كانت الدائرة الثامنة حولي ومشرف رشحت ١٩ مرشحا (٢).

هذا وقد سبق للمرشح الدكتور «عبدالله فهد النفيسي» أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت أن فاز عن نفس الدائرة في انتخابات ١٩٨٥. وقد حظى بدعم الاخوان في ذلك الوقت ـ وكما اوضحت هذه الدراسة فقد فاز الدكتور «اسماعيل الشطي» مرشح الحركة الدستورية الاسلامية بالمرتبة الثانية عن الدائرة ـ وبذلك تعد هذه الدائرة مركزا مهما للحركة الدستورية الإسلامية.

الدائرة السادسة عشرة: «العمرية ـ الرابية»

وهي دائرة تعد من الدوائر الخاصة التي يغلب عليها الطابع القبلي، وتسيطر قبيلة الرشايدة بحوالي ١٠٨٠ صوتا. وقد سبق مرشح الحركة الدستورية الاسلامية «مبارك الدويلة» أن فاز عن نفس الدائرة في انتخابات ١٩٨٥. ولقد كرر فوزه بنسبة كبيرة ٢١٩٣ صوتا أو بنسبة أكثر من

(١) انظر مصدر سابق ـ د. عبدالله الشايجي ـ هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بين المدي الاسلامي والانحسار اليساري. الوطن ٣/ ٤/ ٩٣ ص١١.

(٢) انظر بيان وزارة الداخلية عن نتائج الانتخابات ـ لاعضاء مجلس الامة اكتوبر ١٩٩٢ ص ٨.

٥١٪ (١) عن نفس الدائرة ولذلك أصبحت الدائرة السادسة عشرة مثلا قويا للحركة الدستورية الإسلامية، والتي يصعب على مرشحين آخرين اختراق أو كسر هيمنة الحركة الدستورية الإسلامية في تلك الدائرة.

الدائرة الثالثة والعشرون: «الصباحية»

وهي دائرة تعد من الدوائر الخارجية يغلب عليها الطابع القبلي: وتسيطر عليها قبيلة العوازم بأغلبية كبيرة حيث إن القبيلة ١٥٠٠ صوتا من أصل ٤١٤٨ (٢). هذا وقد فاز مرشح الحركة الدستورية «جمعان فالح العازمي» والذي أصبح فيما بعد وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية بالمركز الأول، وبذلك تدخل هذه الدائرة ضمن النفوذ المتزايد للحركة الدستورية الإسلامية والتي بدأت تكون لها قاعدة وثقلا في المناطق الخارجية والقبلية.

هذا ومن الملاحظ أن الحركة الدستورية الإسلامية التي بدأ نفوذها يتنامى في الدوائر الخارجية قد فقدت تمثيل إحدى دوائرها الداخلية، وهي الدائرة السادسة «الفيحاء» ـ حيث سبق لمرشح الحركة الدستورية «حمود الرومي» أن فاز مرتين متتابعتين في انتخابات مجلس الأمة الخامس ١٩٨١ والسادس ١٩٨٥. ولكن لم يحالفه الحظ وخسر في انتخابات مجلس الأمة الأخير. حيث أتى في المرتبة الرابعة متأخرا حتى عن مرشح السلف «فهد الخنة» الذي رشح للمرة الاولى، وقد تمكن من قاعدة للمستقبل. وهي الدوائر التي تحظى الحركة الدستورية الإسلامية فيها بثقل شعبي وإن لم يفز مرشحوها.

من الجدير ذكره في هذا التحليل أن المرشحين الذين دعموا من الحركة الدستورية الإسلامية متفاوتون ومختلفون في طريقة الدعم والمساندة ـ فهناك مرشحون دعموا علنيا ورسميا ولهم ميول وأفكار مشابهة و مقاربة لأفكار الحركة الدستورية الإسلامية وايديولوجيتها مثل: («جمال الكندري، د. ناصر الصانع، زين العتيبي، فلاح المطيري، «لم يفز»، وعبدالله العرادة «لم يفز»)وهناك مرشحون دعموا بصفة غير رسمية ولم يعلن عن ذلك في الإعلان الرسمي وربما يتفقون مع توجه الحركة الدستورية الإسلامية أو أفكارها وليس لهم ميول دينية، وأيديولوجيتها ٠٠٪ ولكن مع ذلك وجه لهم الدعم والتأييد مثل «أحمد النصار، جاسم الصقر، ناصر البناي».

(١) نفس المصدر السابق ص ١٦.

(٢)مقابلة مع الاستاذ صالح بركة السعيدي ـ الكويت ٣٠/ ٤/ ١٩٩٣.

الدائرة السابعة : «كيفان»

وهي أكبر دائرة للتجمع الإسلامي الشعبي «السلف» والذي فاز مرشحهم «جاسم العون» للمرة الثالثة على التوالي، ولكن المرشح المدعوم من الحركة الدستورية الإسلامية الدكتور «عادل الصبيح» خسر للمرة الثانية حيث احتل المرتبة الثالثة وحصل على ٧٦٥صوتا وبفارق ٤٥صوتا عن الفائز الثاني. ولكن حصول المرشح المدعوم من قبل الحركة على ٧٦٥ صوتا يعني ٤٣٪ (١) من أصوات المقترعين يمثل ثقلا يجب أن يؤخذ في عين الإعتبار.

الدائرة التاسعة : «الروضة»

حيث تعد نتائج الانتخابات فيها محيرة للغاية، حيث انتخبت تلك الدائرة «الداخلية» التي يغلب عليها الطابع اليساري حيث كانت وكما يبدو لا تزال الدائرة التي يفوز فيها المرشح المخضرم د. أحمد الخطيب مؤسس حركة القوميين العرب في الكويت. ولكن للمرة الأولى تستطيع الحركة الدستورية الاسلامية أن تحقق انتصارا كبيرا ـ حيث فاز الدكتور ناصر الصانع المرشح المؤيد من الحركة الدستورية الإسلامية بالمركز الأول مع العلم أنه يرشح للمرة الأولى في دائرة الروضة ـ وقد احتل الدكتور أحمد الخطيب المركز الثاني وبفارق ١٨٤ صوتا (٢) وبذلك تدخل هذه الدائرة المهمة ضمن النفوذ المتنامي للحركة الدستورية الإسلامية.

الدائرة الثالثة عشرة : «الرميثية»

وهي دائرة تدخل ضمن النفوذ والسيطرة لطائفة الشيعة في الكويت. حيث جرت العادة أن يفوز فيها عضوان من الشيعة كما حصل في انتخابات ١٩٨٥ حيث فاز العضوان الشيعيان «عباس الخضارى، ود. ناصر صرخوه». وكذلك في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٩٠ حيث فاز «عباس الخضارى» و «عبدالحميد دشتي». ولكن في انتخابات ١٩٨١ فاز المرشح القبلي «د. خالد الوسمي» من قبيلة العوازم حيث يوجد حوالي ٣٣٠ ناخب من قبيلة العوازم(٣).

ولكن نتائج انتخابات ١٩٩٢ (٤) أدخلت الدائرة الثالثة عشرة لأول مرة ضمن نفوذ الحركة

(١) مصدر سابق بيان وزارة الداخلية ـ نتائج الانتخابات اكتوبر ١٩٩٣ ص ٧.

(٢) مصدر سابق انظر د. عبدالله الشايجي ـ الوطن ٣/ ٤/ ١٩٩٣ ص ١١.

(٣) مقابلة الاستاذ صالح السعيدي ـ الكويت ٣٠/ ٤/ ٩٣.

(٤) انظر بيان نتائج الانتخابات لمجلس الامة ـ وزارة الداخلية اكتوبر ١٩٩٣ ص ١٣.

الدستورية الاسلامية ـ حيث فاز بالمركز الثاني المرشح «جمال الكندري» والذي يرشح نفسه للمرة الثانية بعد أن أتى ثالثا في انتخابات ١٩٨٥ . ولقد حصل على ١٥٦٦ صوتا، وتمكن من هزيمة المرشحين المخضرمين من الشيعة مثل «عباس الخضارى وعبدالحميد دشتى» .

الدائرة العشرون : «الجهراء القديمة»

وقد حصل فيها مرشح الحركة الدستورية الإسلامية «محمد محسن البصيري» على المركز الثالث، محرزا ٨٨٣ صوتا وبفارق ٨٠صوتا عن المركز الثاني، وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها ترشيح مرشح من قبل الحركة الدستورية الإسلامية في الدائرة (٢٠) الجهراء .

وقد أصبح محمد محسن البصيري بعد نجاح د . اسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع الناطقة باسم حركة الإخوان المسلمين في الكويت والحركة الدستورية الإسلامية»، بعد أن كان الدكتور اسماعيل الشطي رئيسا لتحرير مجلة المجتمع للسنوات الماضية .

(٣) الإئتلاف الإسلامي الوطني «الشيعة (١)

التجمع الشيعي الوحيد في الكويت هو الائتلاف الإسلامي الوطني ويضم ثلاثة تجمعات شيعية توحدت فيه وهي :ـ (٢) :

(أ) الجمعية الثقافية التي حلت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام ١٩٨٩ والتي كان لها ميول دينية مؤيدة لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكانت الجمعية قد رشحت بعض الأعضاء في انتخابات مجلس ١٩٨١ و ١٩٨٥ وقد فاز عضو من أعضائها في انتخابات ١٩٨٥ .

(ب) شباب مسجد النقي : وتتكون من شباب ديني شيعي أغلبية من الوجوه الشابة .

(ج) التيار المعتدل في السياسيين الشعبيين المستقلين .

هذا بالاضافة إلى ترشيح بعض الشيعة المستقلين والموالين للخط الحكومي مثل «جاسم قبازرد»، «عبدالحميد دشتى»، «عباس الخضارى»، في اطروحات مرشحي الإئتلاف الإسلامي الوطني والوحدة الوطنية والسعي لزيادة عدد الأعضاء الشيعة في مجلس الـ ٩٢ عما كانوا عليه في مجلس ١٩٨٥ حيث كان عددهم ثلاثة أعضاء فقط .

---

(١) انظر مصدر سابق د. خلدون النقيب وصالح السعيدي القبس ٢٩/ ٩/ ٩٢ وتحليل المؤشرات السياسية والاحصائية لنتائج انتخابات ٣٩٢ـ ١٥/ ١١/ ٩٢ ص ٢٠ـ ٢١ .

(٢) مقابلة مع امين عام الائتلاف الاسلامي الوطني ـ عبد الوهاب الوزان ص ٣٤ـ ٣٧ . الكويت ١٥/ ٥/ ١٩٩٢ .

هذا بالإضـافة إلى تأييد الإئتلاف الإسلامي الـوطني لمرشحين وطنيين يساريين مثل «سامي المنيس» مرشح المنبر الديمقراطي الكويتي بسبب تقارب وجهات المنبر الديمقراطي الكويتي مع وجهات نظر الشيعة والتركيز على الأطروحات المتشابهة وتبني العديد من الأهداف المشتركة.

رشح الإئتلاف الإسلامي الوطني رسميا المرشحين التالية اسماؤهم (١):ـ

الاسم	الدائرة	النتيجة	الأصوات	الترتيب
(١) عدنان عبدالصمد	١	نجح	٦٩٥	الأول
(٢) عبدالله اسماعيل	١٢	لم ينجح	٥٧٢	الرابع
(٣)د. ناصر صرخوه	١٣	نجح	١٧٢٢	الأول
(٤)★ عبدالهادي الصالح	٨	لم ينجح	٥٠٩	السادس

المرشحون الشيعة ذوو الميول الدينية المدعومون

الاسم	الدائرة	النتيجة	الأصوات	الترتيب
حسن علي البحراني	٨	لم ينجح	١٠٤٧	الثالث

وبذلك يكـون مجموع الأصـوات التي حصل عليها النواب الشيعـة ذوو الاتجاهات الـدينية ٤٠٣٦ صوتـا بنسبة ٦٪ تقريبا من اجمالي المقترعين في الانتخـابات العامـة والذي بلغ ٦٧٧٢٤ ناخبـا (٢) وهذا الرقم يمثل نسبـة أقل من نسبة الشيعة في المجتمع الكـويتي مع العلم أن عدد المرشحين الشيعة في مختلف الـدوائ بلغ ٤٣ مرشحا موزعين على ١١ دائرة (٣) ولم يـرشح الشيعة احدا في الدوائر الخارجية سوى الصليبخات والأحمدي

وهذا وقد دعم «الإئتلاف الإسلامي الوطني جميع مرشحي الشيعة وخاصة المرشحين الثلاثة الآخرين الذين فازوا في الانتخابـات وهـم: «د. يعقوب حياتي عن الدائرة الأولى» والذي أتى في المرتبة الثانية مباشرة بعد مرشح الإئتلاف ـ وفي «الدائرة الرابعة: علي أحمد البغلي» الذي عين فيما بعد وزيرا للنفط، وعن الدائرة الخامسة «عبدالمحسن يوسف جمال».

وهكذا فقد بلغ عدد الاعضاء الذين ينتمون لـلائتلاف الاسلامي الوطني والذين دعموا من

*يرشح لأول مرة.
(١) مصدر سابق نتائج انتخابات اعضاء مجلس الامة ـ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٣، ١٢، ٥، ١.
(٢) انظر مصدر سابق د. عبدالله الشايجي الوطن ٣/٢٩ ص ٢١، ٣/١٦ ص ١١.
(٣) دراسة قام بها الباحث.

قبل الائتلاف الاسلامي الوطني والذين دعموا من قبل الائتلاف خمسة اعضاء وهذا يمثل زيادة من ٦٪ أو ٣ اعضاء من مجلس ١٩٨٥ الى ١٠٪ في المجلس الحالي وخمسة اعضاء.

وفي التشكيل الوزاري الأخير ـ عين لأول مرة في تاريخ الكويت الحديث وزيران شيعيان أحدهما منتخب وهو وزير النفط «علي أحمد البغلي» والآخر وهو «حبيب جوهر حيات» عين وزيرا للإسكان والمواصلات وكان وزيرا في الحكومة السابقة. وبهذا يصل العدد الكلي للأعضاء الشيعة في مجلس الأمة السابع «الحالي» ١٩٩٢ـ١٩٩٦ ٦ أعضاء خمسة منتخبون وواحد معين. أي بنسبة ١٠ من العدد الكلي للمجلس ٥٠عضوا منتخبا و١٠أعضاء معينين هم الوزراء غير المنتخبين.

ومن الجدير بالذكر كما أوضحنا أن هذه ليست هي المرة الأولى فحسب في تاريخ الكويت الذي يتم فيها تعيين وزيرين شيعيين ولكنها المرة الأولى أيضا التي يتم فيها تعيين وزير للشيعة من أصل عربي «حساوي» وليس كما درجت العادة من أصل فارسي. وذلك من أجل تمثيل متواز للشيعة في الكويت. كما أن الأعضاء الستة الموجودين في المجلس الحالي ٥منهم من أصول فارسية أحدهم وزير والسادس هو من أصل عربي هو وزير النفط.

أما الدوائر التي تمثل الثقل الواضح للشيعة فهي الدائرة الأولى «الشرق» حيث خاض الانتخابات ٦ مرشحين شيعة من أصل ٩ مرشحين وحصل المرشحون الشيعة على ١٩٣٢صوتا أو حوالي ألف ناخب من ١٦١٥ناخبا (١).

أما الدائرة الثانية التي يتركز فيها الشيعة فهي الدائرة الثالثة عشرة «الرميثية»، حيث يشكل الناخبون الشيعة أغلبية واضحة في تلك الدائرة فمن أصل ١٣ مرشحا، ترشح لانتخابات مجلس الأمة ٩ مرشحين شيعة، وحصلوا على ٥٥١٦صوتا وإذا قسمنا هذا الرقم على ٢ لمعرفة عدد الأشخاص الذين صوتوا لمرشحين شيعة فيكون العدد ٢٧٥٨ من أصل ٤١٠٠ مقترع أي بنسبة ٢ر٦٧٪ (٢).

وهناك ثلاثة دوائر أخرى تشكل الشيعة فيها نسبة متوسطة تلعب دورا مهما في التأثير على نتائج الإنتخابات في تلك الدوائر ـ وقد استطاع المرشحون الشيعة أن يفوزوا بمقعدين من المقاعد الستة في تلك الدوائر الثلاثة وهذه الدوائر هي :ـ

ـ الدائرة الرابعة ـ الدعية : حيث خاض الانتخابات النيابية ٤ مرشحين شيعة من أصل ١٤

(١)انظر مصدر سابق نتائج انتخابات مجلس ـ وزارة الداخلية ص٢.

(٢) المصدر السابق ص٨.

مرشحا وحصلوا على ١٥٥٦ صوتا انتخابيا من أصل ٢٥٠٦ مقترعا، وهذا يعني أن عدد الشيعة الذين صوتوا يتراوح بين ٧٧٨ إلى ٨٥٠ (١) ناخب على اعتبار أن كل ناخب صوت لمرشحين مع مراعاة نسبة حرق الأصوات وقد فاز في تلك الدائرة مرشح شيعي عين فيما بعد ثاني وزير شيعي للنفط هو «علي البغلي». وقد سبق أن عين وزيرا شيعيا لوزارة النفط في عام ١٩٧٥ ـ عبداللطيف الكاظمي.

هذا وقد بلغت نسبة أصوات المرشحين الشيعة ٣١٪ من أصوات دائرة الدعية، وقد أتى «علي البغلي» في المرتبة الأولى وبفارق ٢٠ صوتا عن الثاني.

ـ الدائرة الخامسة ـ «القادسية ـ المنصورية»: فقد بلغ عدد المرشحين الشيعة ٥ من أصل ١١ مرشحا. وقد حصلوا فيما بينهم على ١٧٧٤ صوتا من أصل ٢١٧٣ مقترعا (٢)، وهذا يعني أن نسبة الناخبين الشيعة لا تقل عن ٩٠٠ ناخب من أصل ٢١٧٣ وهذا يضع نسبة الناخبين الشيعة في تلك الدوائر حوالي ٤١٪ هذا وقد فاز مرشح شيعي وعضو سابق في المجلس الخامس عام ١٩٨١ــ ١٩٨٥، «عبدالمحسن جمال» المؤيد في الإئتلاف الاسلامي الوطني بمقعد مهم وأتى في المرتبة الثانية بعد مرشح التجمع الإسلامي الشعبي «أحمد باقر» وبفارق ٢١٣ صوتا.

أما الدائرة الأخرى التي يتمتع بها الشيعة بثقل انتخابي مؤثر فهي الدائرة الثامنة ـ «حولي ـ مشرف». حيث خاض الانتخابات النيابية ٦ مرشحين من أصل ١٩ مرشحا. حصلوا فيما بينهم على ٢٤٩١ صوتا من أصل ٤٠٢٥ مقترعا أو ٨٠٥٠ (٣) صوتا انتخابيا.

وهذا يعني أن عدد الناخبين الشيعة بلغ حوالي ١٣٠٠ ناخب من أصل ٤٠٢٥ ناخبا أو بنسبة ٣٢٪ (٤) من الناخبين. ولم يفز أي من المرشحين الشيعة بأي مقعد إلا أن المرشح الشيعي القوي «حسين القلاف البحراني» الذي كان قد أثار ضجة اجتماعية واعلامية كبيرة أثناء الحملة الانتخابية لارتدائه لباس أئمة الشيعة التقليدي الذي يرتديه سادة الشيعة ورجال الدين وهو عبارة عن العمامة السوداء والرداء «المعطف» الأسود على رجال الدين في ايران ـ كان هذا قد أثار العديد من التساؤلات والتحفظات، إلا أن هذا المرشح حصل على أصوات كبيرة ١٠٧٤ صوتا أو بنسبة ٢٦٪ من كل الناخبين أو ٨٠٪ من الناخبين الشيعة أو بمعدل ٤ من كل ٥ ناخبين شيعة (٥).

---

(١) دراسة قام بها الباحث.

(٢) انظر مصدر سابق نتائج انتخابات مجلس الامن ـ اكتوبر ١٩٩٣ ص ٦.

(٣) المصدر السابق ص ٩.

(٤) دراسة قام بها الباحث ـ كاتب المقال.

(٥) دراسة قام بها الباحث.

ـ الدائرة العاشرة ـ «العديلية ـ الجابرية ـ السرة»: لقد تنافس ٥ مرشحين شيعة من أصل ١٦ مرشحا أي بنسبة ٣١٪ من المرشحين، وحصلوا فيما بينهم على ١١٥٠ صوتا مما يعني أن عدد الناخبين الشيعة كان في حدود ٦٠٠ (١) ناخب أو حوالي ٥ر١٨٪ من مجموع الناخبين في الدائرة والذي بلغ ٣٢٣٥ (٢) مقترعا في تلك الدائرة.

وقد لوحظ أثناء الانتخابات الأخيرة أن المرشحين الشيعة بشكل عام قاموا بالتنسيق فيما بينهم على مستوى أفضل من السابق. ولكن تنافس المرشحين المستقلين في نفس الدوائر التي رشح فيها الإئتلاف الإسلامي الوطني مرشحيه أثر نسبيا على التنسيق والتعاون بين المرشحين الشيعة وأربك إلى حد ما الناخبين الشيعة.

بشكل عام حقق الشيعة زيادة من ٣ أعضاء في مجلس ١٩٨٥ إلى ٥ أعضاء منتخبين أو زيادة بنسبة ٦٦٪ في المجلس الحالي.

وقد بلغ مجموع المرشحين الشيعة ٤٣ مرشحا من أصل ٢٧٨ مرشحا أو بنسبة ٥ر١٥٪(٣) من مجموع الناخبين. ومع أنه من الصعب التوصل إلى عدد ونسبة الناخبين الشيعة من مجمل الناخبين الكويتيين حيث إن الحكومة الكويتية لا تقوم بنشر إحصائيات تبين فيها عدد ونسبة الشيعة في المجتمع الكويتي. إلا أن هناك دراسة غير منشورة مبنية على إحصائيات ١٩٩٢ توضح أن عدد الناخبين الشيعة قد بلغ حوالي ٠٠٠ر١١ ناخب في كل الدوائر بنسبة ٢ر١٢٪(٤) من نسبة مجموع الناخبين ككل. وهذا رقم يثير الدهشة حيث إن الأرقام غير الرسمية سواء المنشورة في الأدبيات الغربية أو العربية عن الشيعة في الكويت تذكر أن نسبة الشيعة في الكويت تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪. وهذا يدعو إلى التساؤل عن العدد والنسبة الحقيقيين للشيعة في الكويت.

أما إذا نظرنا إلى نسبة الناخبين الشيعة من النسبة الكلية لجميع الناخبين والذي بلغ عددهم ٦٧ر٧٢٤ من أصل ٠٠٠ر١٠ شيعي أدلوا بأصواتهم من أصل ٠٠٠ر١١ ناخب شيعي أدلوا بأصواتهم أي بحوالي ٩٠٪ من الشيعة صوتوا، وهي بنسبة أعلى من متوسط التصويت في الكويت (٨٣٪) فتكون نسبة الناخبين الشيعة من النسبة الكلية تقريبا ١٤٪ فقط بينما حصل النواب الشيعة على ١٠٪ من المقاعد في المجلس وهي نسبة مقاربة بنسبة الناخبين الشيعة في الكويت طبقا للدراسة غير المنشورة.

---

(١) دراسة قام بها الباحث وهي دراسة تقريبية.

(٢) انظر بيان وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الامة اكتوبر ١٩٩٢ ص١١.

(٣) دراسة قام بها الباحث.

(٤) الاستاذ صالح بركة السعيدي ـ الخريطة الانتخابية ـ مجلس الامة الكويتي دراسة غير منشورة.

وهناك ملاحظة ودليل واضح للفرضية بأن الناخبين الشيعة ملتزمون التزاما كبيرا بالتصويت لصالح مرشحيهم بشكل كبير جدا. وللتدليل على ذلك خذ مثلا دائرة ١٨ الصليبخات ـ حيث يبلغ عدد الناخبين في تلك الدائرة ٣٣٧٠ ناخبا، ومن المعروف أن هذه الدائرة من المناطق الخارجية القبلية. وعدد الشيعة في تلك الدائرة حسب ما ذكره العديد من المرشحين يبلغ حوالي ٢٥٠ناخبا (١). خاض الانتخابات مرشح شيعي واحد هو «عبدالأمير عبد الصمد التركي» وقد حصل هذا المرشح على كل أصوات الشيعة تقريبا حيث حصل على ٢٣٤صوتا من أصل ٢٥٠ صوتا أي بنسبة ٩٣٪ من أصوات الشيعة. وقد احتل المرتبة السادسة من أصل ثمانية مرشحين (٢). والدليل الآخر هو في انتخابات الدائرة ٢١ الاحمدي، حيث خاض الانتخابات في تلك الدائرة القبلية والتي تسيطر عليها كل من قبيلة العجمان والعوازم ٣ مرشحين شيعة من أصل ١٥ مرشحا بنسبة ٢٠٪ من المرشحين. وطبقا لإحصائيات ومصادر دقيقة من المرشحين أنفسهم فإن عدد الناخبين الشيعة في الدائرة الحادية والعشرين كان حوالي ٣٥٠ناخبا. أو ٥٪ من ناخبي الدائرة. وقد حصل المرشحون الشيعة الثلاثة على أصوات ٣٣٤ناخبا أو ٦٦٨) صوتا لأنه يحق لكل ناخب الاقتراع لعضوين. وهذا يعني ان نسبة الالتزام لدى الناخبين الشيعة لمرشحيهم في تلك الدائرة بلغت ٩٥٪ وهي نسبة مرتفعة جدا (٣)٪.

هذا وبعد انتهاء الدور الأول من عمل المجلس ـ وبمتابعة أعمال ومواقف الأعضاء الشيعة داخل المجلس نلاحظ الوقوف بشكل عام مع المعارضة حيث قاموا بالتصويت مع المعارضة في عدة مواقف منها قانون حماية المال العام، ولجنة تقصي الحقائق وحل اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، ورفض مرسوم الوثائق السرية.

(٤) التجمع الدستوري (التجار) (٤)

هو تجمع يضم بعض التجار الكويتيين ومنغلق على نفسه. وبذلك يمثل أفراده الصفوة في المجتمع الكويتي ـ لذلك ينظر إليه من الخارج على أنه يتسم بالفوقية والانعزالية على نفسه ومقصور على طبقة التجار الغنية. إن هذا التجمع يصعب حصره لعدم وجود ميكانيكية واضحة لمن ينضم تحت مظلته، ولتعدد وجهات النظر واختلافها داخل التجمع، تاريخيا كان التجار حلفاء تقليديين للحكومة، لأنه بأطروحاته المعتدلة وبرامجه الاقتصادية يمثل فكرا وأطروحات معتدلة تقبل بها الحكومة وتتبانها لمعادلة المعارضة الليبرالية التي كانت أطروحاتها وبرامجها في الستينيات والسبعينيات ذات صبغة قومية ويسارية.

(١) مقابلة الكويت ١٥/ ٥/ ١٩٩٣.

(٢) مصدر سابق وزارة الداخلية بيان نتائج انتخابات مجلس الأمة اكتوبر ١٩٩٢ ص ١٩.

(٣)مقابلة الكويت ١٥/ ٥/ ١٩٩٣ والبيان السابق لوزارة الداخلية اكتوبر ١٩٩٢ ص ٢٢.

(٤) مصدر سابق د. خلدون النقيب وصالح السعيدي المؤشرات الاحصائية والسياسية ـ القبس ٢٩/ ٩/ ١٩٩٢ ص ٢٠ و ٢١. وتحليل المؤشرات السياسية والاحصائية لنتائج انتخابات ١٩٩٢ القبس ١٥/ ١١/ ١٩٩٢ ص ٣٤ـ٣٧.

يعتمد أفراد هذا التجمع في تجارتهم ومناقصاتهم التجارية على المناقصات والمشروعات الحكومية بالدرجة الأولى ـ حيث تشكل المناقصات والمشروعات والصفقات التي تعقدها الحكومة مع الشركات والمؤسسات الخاصة التي يملكها التجار النسبة الكبرى من مدخول التجار وأرباحهم. حيث يمثل تعامل وزارات الدولة مع الشركات، العميل الأول للتجار في الكويت.

وجدير بالذكر أن أعضاء التجمع الدستوري «التجار» لعبوا دورا مهما في الخمسينيات وأثناء التطور السياسي للكويت في تطوير النظام السياسي عبر المشاركة السياسية ومساعدة المؤسسات الحكومية، حيث كانت طبقة التجار هي المسرع والمدافع وحامل لواء المشاركة الشعبية والاسهام ببناء المؤسسات الرسمية في الكويت مثل المجلس الشورى عام ١٩٢١ و المجلس التشريعي عام ١٩٣٨.

ينقسم تجمع التجار إلى مجموعتين رئيسيتين :ـ

أولا:ـ التيار التقليدي الذي يميل إلى تبني أفكار الحكومة وتوجيهاتها، وتحظى هذه المجموعة بمساندة الحكومة وتأييدها. يتمثل ذلك باعطاء هذه المجموعة مناقصات الدولة الكبرى بالاضافة إلى أنه جرت العادة أن تقلد حقيبة وزارة التجارة والصناعة. حيث تقلد من هذه المجموعة وزارة التجارة والصناعة «جاسم الداوود المرزوق» في عام ١٩٨١ وهو زير غير منتخب. وفي عام ١٩٨٥، حصل «فيصل عبدالرزاق الخالد» كذلك على المنصب نفسه، بعد حل المجلس وتشكيل حكومة جديدة، إضافة إلى ذلك ففي صيف ١٩٨٦، حصلت هذه المجموعة من التجار على وزارة المالية وتم تعيين «جاسم محمد الخرافي» وزيرا للمالية في عام ١٩٨٥ وكذلك في الوزارة التي أتت بعد حل المجلس في عام ١٩٨٦. بالإضافة الى ذلك تم تعيين «ناصر الروضان» العضو المنتخب وزيرا للمالية في حكومات ١٩٨٦، ١٩٩٠، ١٩٩١ و ١٩٩٢ وبعد التعديل الوزاري في أبريل ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩١ بعد التحرير تم تعيين «عبد الله حسن الجارالله» من تلك المجموعة من التجار وزيرا للتجارة ولكن الحكومة سحبت منصب وزارة التجارة من أيدي التجار بعد ذلك في انتخابات ١٩٩٢ حيث تسلمه العضو المنتخب الدكتور «عبدالله راشد الهاجري» وهو يمثل القبائل من أفراد الطبقة الوسطى، ولأول مرة في تاريخ الكويت يتولى أحد أبناء الطبقة المتوسطة ومن المناطق الخارجية هذا المنصب بدلا من طبقة التجار التقليدية. كما احتفظ «ناصر الروضان» بمنصبه وزيرًا للمالية بالاضافة لوزارة

التخطيط . وقد خاض التجمع الـدستوري الانتخابات بمرشح واحد هو «جـاسم الصقر» وقام بـدعم تاجـر كبير آخر هـو «علي محمـد ثنيان الغـانم» وتمكن «جـاسم حمد الصقر» من دخـول المجلس باحتـلاله المركز الثاني بعـد منافسة قويـة مع مرشح التجمع الاسلامي الشعبي «خـالد سلطان بن عيسى» حيث كان الفـارق بينهما ضئيلا (٤٣ صوتا) . وبهذا يكـون التجار قد خسروا موقعا وثقلا مهما في المعـادلة السياسية في الكويت وكذلك خسروا حقيبـة وزارية مهمة هي وزارة التجارة والصناعـة والتي يتولاها أعضاء التجمع الـدستوري تلقائيا فيما مضى . وبعـد التعديل الوزاري في ابـريل ١٩٩٤ ـ عادت وزارة التجارة والصنـاعة لتسيطر عليها طبقـة التجار وتعمل ضمن تلك الأيديولوجية . حيث تولى منصب وزيـر التجارة والصناعة «هلال مشاري المطيري» العضو السابق في غرفة التجارة والصناعة والذي لا يزال يحظى بدعم الغرفة .

ثانيا : مجموعة تجمع التجار التي تميل لتوجهات غرفة التجارة والصناعة التي تتبنى توجهات سياسية مستقلة وغير منسجمـة مع الحكومة ، ويرأس غرفة التجارة والصناعـة «عبدالعزيز حمد الصقر» .

هذه المجمـوعةمعـروفة بمـواقفها المستقلـة وهي المعاديـة نوعـا ما للحكـومة وتتميز بـالثقل الاجتماعي والاقتصادي ومرشحهم «جاسم حمد الصقر» أخو عبـدالعزيز حمد الصقر رئيس غرفة التجارة . وكذلك تحظى المجموعة بتأييـد واضح في المجتمع الكويتي حيث فازت قائمة «الأسرة الاقتصادية» في انتخابات غرفة التجارة والصناعة ، التي تمثل هذا التجمع في انتخابات مايو أيار ١٩٩٢ بـ ٢٣مقعـدا من الـ ٢٤ مقعدا . بينما لم تفز الـلائحة المناوئة لائحة «أهل الـديرة» والتي كانت تمثل خطا مواليا أكثر للتوجه الحكومي إلا بمقعد واحد .

هذا وتحظى مجموعة غرفة التجارة والصناعة بتأييد إعلامي من صحيفة القبس الكويتية التي يرأس تحريـرها ابن «جـاسم حمد الصقر» عضـو مجلس الأمة وهو في نفس الـوقت ابن أخ رئيس الغرفة .

هذا وقد كانت نتائج انتخابات مجلس ١٩٩٢ سيئة للغاية بالنسبة للتجمع الدستوري حيث لم يفز سوى عضو واحد والعضو الوحيد الذي تم ترشيحه وفاز بصعوبة واضحة ـ وحظى بدعم من الحركة الـدستوريـة الإسلامية «الإخـوان» في الدائرة الثالثـة الشامية وقـد احتل المرتبة الثـانية بمجمـوع أصوات بلـغ ٦١٩ صوتـا لــ «جـاسم حمد الصقر من أصـل ١٣٤٦ مقترعا وبفـارق ١٦ صوتا عن الأول وحصل على نسبة ٤٥٪ (١) من المقترعين

(١) المصدر السابق .

(٥) المستقلون وتكتل نواب ١٩٨٠ (١)

يتألف هذا التجمع الليبرالي الإسلامي ـ السني ـ الشيعي، القبلي من مجموعتين: المجموعة الأولى المستقلون والثانية تكتل النواب، هذا التجمع غير واضح المعالم ومعروف عنه عدم التجانس ولا يغلب عليه أي طابع معين، منهجية التصنيف في هذا التجمع ستكون ممثلة بكل مرشح لم يدرج اسمه من ضمن الأسماء التي مثلت أيا من التجمعات السياسية المختلفة فكل عضو رشح نفسه ترشيحا مستقلا سواء تلقى دعما من تجمع سياسي، أو من قبيلة، أو من أي جهة أخرى سيدرج في هذه الدراسة على أنه مرشح مستقل. لذلك وبناء على هذه الدراسة فسيكون أغلب المرشحين من تجمع «المستقلون».

المجموعة الثانية التي ستدخل ضمن تجمع «المستقلون» هي «تكتل النواب ١٩٨٥» الذين كانوا أعضاء في مجلس الأمة السادس ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ والذي حل في ٣/ ٧/ ١٩٨٦ بعد تصادم مع الحكومة.

لتبسيط الدراسة ولسهولة الفهم والتحليل، سنقسم هذا التجمع إلى ثلاث فئات رئيسية.

أولا: تجمع المستقلون الليبرالي / التجار سواء سنة أو شيعة.

ثانيا: تجمع المستقلون الديني/ المدعوم من التجمعات الدينية الأخرى سواء سنة أو شيعة.

ثالثا: تكتل نواب ١٩٨٥ الذين رشحوا لانتخابات ١٩٩٢.

وينقسم المستقلون إلى التجمعات التالية :ـ

أولا: تجمع المستقلون الليبرالي/ التجار.

ثانيا: المستقلون المدعمون من تيارات إسلامية

(أنظر الصفحة التجمع الإسلامي الشعبي)

(الحركة الدستورية الإسلامية)

ثالثا: المستقلون: الذين يدرجون تحت ما يعرف بتكتل ٨٥. ونواب المجلس الوطني السابق

(١) المصدر السابق.

المستقلون : نواب ١٩٨٥ :

هو عبارة عن نواة لتجمع النواب الذين كانوا في مجلس ١٩٨٥ والذي حل في يوليو «تموز» ١٩٨٦ وبدأ التجمع بـ٣٢ عضوا طالبوا بإعادة الحياة النيابية وعودة المجلس المنحل ورفع الرقابة عن الصحافة ثم انخفض العدد إلى ثلاثين بعد أن انسحب العضو «علي الخلف» من الجهراء القديمة و «جاسر الجاسر» ذوي الميول المحافظة . (١) وعند الانتخابات كان عدد المنتمين لما يعرف بتكتل نواب ٨٥ يتجاوز ٢٠ عضوا .

تكتل نواب ١٩٨٥ هو ليس تجمعا سياسيا ، بل هو أكثر منه مسمى لمجموعة من نواب مجلس ١٩٨٥ والتي تضع نفسها تحت ذلك المسمى . وعندما حاول الباحث كاتب هذه السطور اجراء مناظرة في جامعة الكويت تمثل فيها مختلف التيارات السياسية في مناظرة أكاديمية علمية واجهتنا صعوبة بالغة في اقناع تكتل نواب ١٩٨٥ ، حيث إن معظم الأعضاء المدرجين تحت تكتل نواب ١٩٨٥ وصفوا أنفسهم بأنهم مستقلون وليسوا من تكتل نواب ١٩٨٥ ، فلذلك نستطيع القول بأن ما يعرف بتكتل نواب ١٩٨٥ هو مسمى أكثر من كونه تجمعا سياسيا ذا أهداف كما أنه لا يوجد له تنظيم حزبي أو برنامج انتخابي .

من المهم التنويه إلى نقطة مهمة للغاية وهي أن العديد من الأعضاء المرشحين في تكتل نواب ١٩٨٥ يتوزعون على مختلف التيارات وكذلك الأمر بالنسبة للمرشحين المستقلين تحت تكتل نواب ١٩٨٥ العديد منهم يحظون بتأييد تيارات أخرى خاصة التيارات الإسلامية ـ من التجمع الإسلامي الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية . نستطيع أن نقول لمثلين عن نواب ١٩٨٥ والذين لم يخوضوا الانتخابات تحت أي شعار أو تجمع آخر بلغ عددهم ١٥ مرشحا معظمهم دعموا من التيارين الإسلاميين السنيين التجمع الإسلامي الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية . هؤلاء الأعضاء الأربعة عشر كانوا :ـ(٢)

(١)مقابلة مع رئيس مجلس الامة احمد عبدالعزيز السعدون الكويت ٢٠/ ٥/ ١٩٩٢ .

(٢)دراسة خاصة قام بها الباحث بناء على معلومات ومصادر رسمية وصحافية عن الانتخابات .

الاسم	النتيجة	مدعم من	الدائرة	الترتيب	الأصوات
د. يعقوب حياتي	فاز	الإئتلاف الإسلامي الوطني	١	الثاني	٦٤٠
حمد الجوعان	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية ـ التجمع الاسلامي الشعبي	٢	الأول	٦٨١
عبدالله الرومي	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية	٤	الثاني	٨٩٩
عبدالعزيز المطوع	لم يفز	الحركة الدستورية الإسلامية	٥	الثالث	٥٧٥
مشاري العنجري	فاز	مستقل	٦	الأول	١١٨٢
أحمد عبدالله الربعي	فاز	مستقل	٨	الأول	١٦٦٩
صالح الفضالة	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية	١٠	الأول	١٤٣٤
أحمد السعدون	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية	١١	الأول	١٤٠٣
محمد المرشد	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية	١١	الثاني	٩١٩
سالم الحماد	فاز	مستقل	١٢	الثاني	٦٠٥
ناصر البناي	لم يفز	الحركة الدستورية الإسلامية	١٤	الرابع	٤٧٦
عباس مناور	فاز	الحركة الدستورية الإسلامية	١٥	الأول	١٣٥٠
يوسف المخلد المطيري	لم يفز	مستقل	١٧	الثالث	٤٥٦
أحمد الشريعان	فاز	مستقل / ديمقراطي	١٩	الثاني	٧٥٧
دعيج الجري	لم يفز	مستقل	٢١	الخامس	٩٧١

وقد فاز من أعضاء مجلس ١٩٨٥ السابقين والـذين رشحوا أعضاء مستقلين في تكتل نواب ١٩٨٥ ١١ عضـوا من أصل ١٥ أي بنسبة ٣ر٧٣٪ وهي نسبـة مرتفعـة . وقد حصل الأعضـاء الخمسـة عشر فيما بينهم على ١٤ر٠١٧ صـوتـا مـن أصل ٤٤٠ر٨١نـاخبـا . أو ٢ر١٧ من الأصوات(١) .

المجموعة الثانية التي تندرج تحت تجمع «المستقلون» هم المجلسيون أو الأعضاء الذين كانوا في المجلس الـوطني الذي أتى كحل وسط عـام ١٩٩٠ الذي جـوبه بمقـاطعة شعبيـة واضحة وخاصة في المناطق الـداخلية . حيث دعت المعارضة الكويتية إلى مقـاطعة الترشيح والتصويت للمجلس الوطني والـذي شاركت جميع التجمعات السياسيـة بالالتزام بمقاطعته . ولـذا كانت نسبة التصـويت متـدنية نسبيا . وقـد قام مجلـس الأمة بالغـاء المرسوم الأميري لإنشـاء المجلس الوطني وبذلك يصبح المجلس الوطني وكأنه لم يكن وتم الغاؤه دستوريا وتشريعيا .

لقد رشح ٣٥عضوا من مجموع أعضـاء المجلس الوطني الخمسين المنتخبين والـ ٢٥ المعينين لانتخابات مجلس الأمـة السابع في أكتوبر ١٩٩٢ . وكان التوزيع كـالتالي : من أصل ٣٥عضوا

(١)مصدر سابق انظر نتائج انتخابات اعضاء مجلس الامة ـ وزارة الداخلية اكتوبر ١٩٩٢ .

من المجلسين أو أعضاء المجلس الوطني ٢٤عضوا رشحوا في المناطق الخارجية التي يغلب عليها الطابع القبلي. بينما في الدوائر الداخلية والتي يغلب عليها الطابع الحضري رشح ١١ مرشحا. ولقد كانت النتيجة خسارة واضحة وتأكيدا لعدم مساندة معظم الكويتيين للمجلس الوطني واعضائه حيث لم يفز من الـ ٣٥عضوا الذين رشحوا لانتخابات مجلس الأمة سوى ٩ أعضاء فقط، وجميع هؤلاء فازوا من الدوائر الخارجية حيث لم يفز أي عضو من اعضاء المجلس الوطني من الدوائر الداخلية بل أخفقوا جميعا. وكانت النسبة للتسعة أعضاء الذين فازوا من «المجلس الوطني» في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢ ٧ر٢٥٪، من أدنى النسب للتجمعات السياسية أي أن ربع أعضاء المجلس الوطني من المرشحين الـ ٣٤ أي ٩ من الأعضاء فازوا، ويشكل أعضاء المجلس الوطني السابق ١٨٪ فقط من أعضاء مجلس الأمة الحالي.

وكانت هذه النسبة المتدنية بمثابة رسالة من الشعب الكويتي للحكومة معبرة بها عن سخطها وعدم رضاها عن تشويه صورة مجلس الأمة وخلق مجلس وطني غير دستوري لا يحظى بتأييد شعبي. وهو دليل آخر على وعي الشعب الكويتي وتسيس المجتمع الكويتي الذي صار على درجة كبيرة من الفهم والحنكة السياسية.

أما الأصوات التي حصل عليها أعضاء المجلس الوطني الـ ٣٤ فبلغت ٢٢٫٩٣٠ صوتا لجميع الأعضاء الـ ٣٤ بينما بلغت الأصوات التي حصل عليها الفائزون التسعة ٨٣١٦ صوتا وكانت نسبة ذلك ٢ر١٠٪ من أصوات الناخبين الـ ٨١ر٤٤٠ (١) ناخبا، وهذا دليل آخر على الموقف الشعبي المعارض للمجلس الوطني لدى الشارع الكويتي.

ومن الملاحظ في متابعة ترتيب أعضاء المجلس الوطني في دوائرهم الانتخابية أن ثلاثة فقط من الأعضاء الفائزين أتوا في المرتبة الأولى وهم «طلال العيار» عن الدائرة ٢٠ الجهراء القديمة، و «خلف دميثير» عن الدائرة ١٨، و «محمد المهمل» عن الدائرة ١٧. بينما أتى الستة الباقون في المركز الثاني في دوائرهم. أما بقية الأعضاء فعلاوة على خسارتهم جاءوا في المراتب الأخيرة أو قريبا.

هذا، ومن الملاحظ أنه من بين الخمسين عضوا الذين كانوا في مجلس الأمة السادس ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ـ رشح ٣٦ انفسهم للمجلس الحالي وقد فاز منهم ٢٠عضوا فقط بنسبة ٥ر٥٥٪، وقد فاز ١٣عضوا في المناطق الداخلية الثلاثة عشرة أو نصف الأعضاء من الدوائر الداخلية أعيد انتخابهم في مجلس ١٩٨٥.

(١) المصدر السابق.

(المنبر الديمقراطي الكويتي) (١)

وهو تجمع يضم خليطا من القوى القومية واليسارية والعلمانية ويعتبر امتدادا للتنظيمات القديمة لليساريين والقوميين التي نشأت في الخمسينيات. وقد مثلت تلك القوى المعارضة الكويتية منذ تشكيل المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢ حتى ١٩٧٥ ثم بدأت بالانحسار لظهور القوى الإسلامية منذ ١٩٨١م. كما ساعد على ضعف التيار اليساري التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية والذي زاد عدد الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ دائرة في عام ١٩٨٠ مما بعثر أوراق التيار وشتت قواهم. إلا أن ما قام به هذا التيار من انجازات في السبعينيات وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات النفطية يعد من أكبر انجازات المجلس حتى اليوم.

هذا، وتمثل جريدة الطليعة الأسبوعية آراء المنبر الديمقراطي كما أن له عناصر يتون في عدد من جمعيات النفع العام وجمعية الخريجين واتحاد العمال وغيرها. وقد تم الاعلان عن انشاء المنبر الديمقراطي الكويتي في أواخر ١٩٩١ وقد أصدر عدة بيانات خاصة به كما اشترك مع قوى المعارضة السياسية الأخرى في بيانات مشتركة لأول مرة.

ويعتبر المنبر الديمقراطي التجمع الوحيد على الساحة الكويتية الذي له خصائص حزب سياسي واضح بدون معارضة الحكومة وهذا تطور مهم جدا لتشريع الأحزاب السياسية في الكويت في المستقبل. ويتكون المنبر الديمقراطي من التجمع الوطني «جماعة جاسم القطامي» والتجمع الديمقراطي «جماعة أحمد الخطيب» وهو خليط من التقدميين والوطنيين الذين مثلوا المعارضة التقليدية في الكويت عند تأسيس المجلس ولعبوا دورا مهما جدا في المجالس الكويتية المتعاقبة في العقود الثلاثة الماضية. ولهم مواقف واضحة وصريحة من التطوير السياسي والمراقبة الحكومية والعلاقات الخارجية والقضايا الاقتصادية والاستثمارية وكان لهم تمثيل ٧أعضاء في معظم المجالس السابقة.

ويشكو المنبر من حدة الخلافات داخل الحزب بسبب تضارب الآراء والتوجهات فيه(٢) ويدور نقاش حاد حول توجهين: ـ الأول يميل إلى المهادنة واللين والثاني يطالب بالتشدد واتخاذ الاسلوب الهجومي على الحكومة في محاسبتها على الاخطاء وفتح ملف ٢ أغسطس للمحاسبة وهذا يمثل المشكلة الأولى للمنبر الديمقراطي (٣).

---

(١)) انظر المصدر السابق ـ والدراسة التي قام بها الباحث:

د. عبدالله خليفة الشايجي ـ هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر: بين المد الاسلامي والانحسار اليساري ـ الوطن ٢٩/ ٣ ص ٢١، ٣١/ ٣ ص ١١، ٣/ ٤/ ص ١١، ٤/ ٤، ٥/ ٤/ ٩٣.

(٢) مقابلة مع د. أحمد الربعي (وزير التربية ووزير التعليم العالي الحالي) مايو ١٩٩٢م الذي انسحب من المنبر الديموقراطي الكويتي.

(٣)انظر بيان المنبر الديمقراطي ـ الوطن ٣/ ٧/ ١٩٩٢ ص ١.

كما يعيب المنبر عدم تغيير الوجوه التقليدية وادخال دماء جديدة فيه فالوجوه المعروفة هي وجوه قديمة منذ الخمسينيات والستينيات لم تتبدل مثل: أحمد الخطيب وجاسم القطامي، وعبدالله النيباري ولا يوجد قيادات جديدة. والمشكلة الثالثة: تصريحات بعض رموز المنبر وأقطابه خلال فترة الأزمة حول موقف المنبر من هجمات التحالف على العراق أساء إلى موقف المنبر بشكل واضح وهذا قد يكون لعب دورا سلبيا في فرص فوز بعض أقطاب المنبر الديمقراطي.

هذا وقد رفض المرشح د. أحمد الربعي خوض الانتخابات تحت لواء المنبر الديمقراطي وخاض الانتخابات مستقلا ـ فيما نافسه في نفس الدائرة أحمد الديين ممثلا عن المنبر الديمقراطي الكويتي ـ مما يدل على ازدياد حدة الخلاف داخل أجنحة المنبر وتوجهاته.

(انتخابات ١٩٩٢)

خاض المنبر الديمقراطي الكويتي انتخابات ١٩٩٢ بـ ٨ مرشحين (١) فاز منهم اثنان كلاهما أتيا «بالمركز الثاني» أما الستة الباقون فأفضلهم «سامي المنيس» أحرز المركز الثالث في دائرة العديلية بفارق ١٦٠ صوتا عن صاحب المركز الثاني وهو مستقل يدعمه الإسلاميون. أما الباقون فقد تراوحت مراكزهم من الرابع إلى الحادي عشر.

أما الفائزان فهما: «عبدالله النيباري» وقد أحرز المركز الثاني في الدائرة الثانية «المرقاب و عبدالله السالم» بـ ٤٧٠ صوتا من اجمالي المقترعين وهم ١٤٥٠ ناخبا أي بنسبة ٣٢٪.

أما الدكتور «أحمد الخطيب» وهو النائب المخضرم الذي شارك في ٦ مجالس نيابية سابقة الى جانب المجلس التأسيسي، فقد أحرز المركز الثاني بـ ٨٨٦ صوتا عن دائرة الروضة بعد الدكتور «ناصر الصانع» المقرب من الحركة الدستورية الإسلامية. وكون الاحصائيات الرسمية لم توضح نسبة المقترعين في الدائرة فقد افترضنا أن عددهم ٢١٥٠ أي ٨٥٪ من اجمالي الناخبين وهي النسبة العمومية لانتخابات أكتوبر ١٩٩٢ ويكون الدكتور الخطيب بذلك قد حاز على ٤١٪ من اجمالي المقترعين.

أما «سامي المنيس» وهو عضو ١٩٨٥ فقد جاء بالمركز الثالث وحصل على ٨٠٣ أصوات بنسبة ٢٤٪ من اجمالي المقترعين البالغ عددهم ٣٢٣٥ مقترعا.

---

(١) مصدر سابق، بيان المنبر الديمقاطي ـ الوطن ٣/ ٧/ ١٩٩٢ ص ١.

الجدول التالي يوضح نتائج المنبر الديموقراطي الكويتي

الاسم	الدائرة	المركز	عدد الأصوات	عدد المقترعين	النسبة
ابراهيم عبدالمحسن	القادسية	٦	٣٧٣	٢١٦٦	٪١٧٫٢
احمد الديين	حولي	١١	٢٠٥	٤٠٢٥	٪٥
خالد الوسمي	الرميثية	٥	٧٥٨	٤١٠٠	٪١٨
مبارك العدواني	العمرية	٦	٣٠٧	٤٢٨٣	٪٧

وقد خاض بعض المرشحين المقربين للمنبر الديمقراطي الانتخابات

دون إعلان رسمي لكونهم في مناطق قبلية وهم :

الجدول التالي يوضح نتائج مرشحي المنبر الديمقراطي

الاسم	الدائرة	المركز	عدد الأصوات	عدد المقترعين	النسبة
أحمد الهدية	السالمية	٩	١٦٨	٢٥٥٥	٪٦
نافع الحصبان	الجهراء الجديدة	٨	١٥٩	٢١٨٨	٪٧
سعد بن طفلة	الجهراء القديمة	٧	٤٠٥	٣٧٠٠	٪١٢

البيانات الرسمية :

أكثر القوى التي أصدرت بيانات سياسية هي :

«الحركة الدستورية الإسلامية» و«المنبر الديمقراطي الكويتي»

بينما أصدر التجمع الإسلامي الشعبي بيانا واحدا حول مرشحيه الرسميين فقط .

أما باقي القوى فلم تصدر أي بيان سياسي باستثناء البيانات المشتركة التي تصدرها القوى السياسية السبع .

الخـــاتمـــة

لقد أنجزت الكويت وحققت منذ تحريرها من الاحتلال العراقي العديد من الانجازات التي ظن العديد من المراقبين أنها لن تتحقق إلا بعد سنوات من التحرير.

لقد عادت ضروريات الحياة مثل الماء والكهرباء وسبل الحياة العادية وأطفأت أكثر من ٧٠٠ بئر نفطي وعادت عجلة الحياة إلى العمل والبناء.

ولكن الانجاز الأكبر وضع الكـويت على الخارطة الـديمقراطية للعـالم. منظمة «فـريدووم هاووس» الأميركية والتي تعني بتطور الديمقراطية وتقدمها في العالم تقول في تقريرها لعام ١٩٩٢ أن في ١٨٦ دولـة و ٦٦ مقـاطعـة ومنطقـة في العـالم أكثـر من نصف العـالم يعيش تحت أنظمـة ديمقراطية (١). في الـ ١٨٦ دولة التي خضعت للاستطلاع. هناك ٧٥ دولة «حرة»، بينما هناك ٧٣ دولة «حرة جـزئيا»، و٣٨ دولة «غير حرة» و ٦٩٪ من سكـان الأرض البالغ عددهم ٤ر٥٪ مليار نسمة يعيشون في دولة إما حرة أو حرة جزئيا وهي أعلى النسب في التاريخ (٢).

أما بشأن الشرق الأوسط فيرى الاستطـلاع عن الديمقـراطية في العالم بأن هنـاك ثلاث دول تغير وضعها من «غير حرة» إلى «حرة» في منطقة الخليج وهي:

الكويت، والامارات العـربية المتحدة، وعمان بسبب الانتخابـات في الكويت لمجلس الأمة وتعيين مجلس شورى في كل من الامارات العربية المتحدة وعمان.

«والكويت قامت بـأجراء انتخابات حرة في أكتـوبر ١٩٩٢، وكانت الحصيلة فـوزا ساحقا للمعارضة» (٣).

إن الحكومة الكـويتية عبر ما تنشر في الصحافـة العالمية تعلم بأن إعادة الانتخـابات وعودة الكويت إلى طـريق الديمقراطية هو العـامل الرئيسي الذي يجلب الاحترام والتقـدير العالميين لها بعدما أصيبت الاستثمارات الكـويتية بفضائح متلاحقة تم كشفها داخل مجلس الأمـة، وبعدما أصبحت الكويت دولة مدينة لأول مرة في تاريخها المعاصر، وبعد استمرار تخبط القطاع الخاص واستمـرار هروب رؤوس الأمـوال. فيبقى مجلس الأمـة الكويتي الـذي لعب في العقـود الثلاثـة الماضية دورا رائدا في بناء الدولة والمحافظة على الحقوق الـدستورية ودور الرقابة ودور التشريع مما جعله مختلفا عن مجالس الأمة في دول العالم الثالث.

---

(١) Freedom Housc 22 nd Annual Survey : Surveyof Freedom in The World : 1922.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر المصدر السابق.

إن الصحافة العالمية مازالت مهتمة بالتجربة البرلمانية الكويتية وتعلق عليها باسهاب(١). وخاصة أن مجلس الأمة الكويتي إيمانا منه بحقوق الإنسان قام بالموافقة على استحداث لجنة دائمة باسم لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان لتصبح بذلك عدد اللجان الدائمة في المجلس تسع لجان. كما أن التصريحات الحكومية تستخدم التجربة البرلمانية للتركيز على الطابع الديمقراطي للكويت ــ فكما يقول سفير الكويت في الولايات المتحدة الأميركية في رسالة إلى صحيفة الواشنطن تايمز «الكويت قامت باجراء انتخابات حرة في أكتوبر ١٩٩٢، أدت إلى فوز ٣٩عضوا في المعارضة من أصل ٥٠ عضوا منتخبا. والحوار الحي تحت قبة المجلس هو دليل واقعي وايجابي للتغيرات التي تشهدها الكويت. وكما هو الحال في أية ديمقراطية فان الموضوعات والقضايا يجب أن تناقش قبل التغيير، ونحن الكويتيين نتطلع قدما لتعميق الديمقراطية في بلدنا وإلى السلام في المنطقة. (٢)

إن مجلس الأمة الكويتي في شهره الثامن قام بانجازات وورث ورثا بالغ الصعوبة بعد ٦سنوات ونصف في تعطيل الحياة الديمقراطية. فمجلس الأمة الكويتي السابع هو المجلس الأول في تاريخ الكويت الذي تحظى به المعارضة بدور القيادة وعلى المعارضة والحكومة التكيف في التعود على هذا الدور الجديد.

لقد قام مجلس الأمة باعتماد قانون حماية المال العام، وفتح ملفات الغزو ومسبباته، وشكل لجنة تقصي الحقائق كحل وسط للتعرف على أسباب الأزمة والغزو العراقي والاحتلال. ويعكف المجلس حاليا على الكشف عن العديد من الفضائح في الاستثمارات الخارجية وخاصة خسارة أكثر من ٤مليارات دولار في استثمارات الكويت في اسبانيا ولندن، هذا بالاضافة إلى الاهتمام بقضايا المواطن العادي في الأمور والقضايا المهمة مثل التركيبة السكانية، والجنسية والاسكان والصحة والتعليم.

إن هناك حملة ظهرت في الآونة الأخيرة تهدف للنيل من انجازات المجلس وتهميش دور السلطة التشريعية وانجازاتها واصدار الحكم على فشل المجلس وعدم التزام الأعضاء بوعودهم التي قطعوها أثناء الحملة الانتخابية. كما أن العديد من المراقبين الغربيين والدبلوماسيين مجمعون على أن المجلس يلعب الدور القيادي على الساحة السياسية الكويتية، بينما الحكومة متخذة دور المراقب و «المتفرج» (٣).

---

(١) Los Anges Times, Ncw Rough and Tumble Dcmacracyhas Kuwait edgy. ص ١٢ بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٣.

(٢) Washington Times, Active Assembly gives Emirate democratic hope ص١٠ بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٣

(٣) مقابلات قام بها الكاتب مع بعض الدبلوماسيين الاوروبيين والسفراء والاجانب مايو ويونيو ٩٣.

إن الكـويت على مفترق الطـرق، والكـويتيـون ينظــرون بـالاعجـاب والفخـر بتجـربتهم الديمقراطية، وكذلك المثقفون الخليجيون الذين ينظرون للتجربة الديمقراطية الكويتية على إنها الرمز والأمل الذي يراودهم. لأنه كما قال أحد أساتذة العلوم السياسية في جامعة الامارات أثناء الحملة الانتخـابية في الكويت في اكتـوبر١٩٩٢ ـ بأنه إذا كـانت الحكومة الكـويتية تستطيع أن تحقق هذه الخطوة والتجربة فإن الأمل يراودنا بأن نحذوا حذوها (١).

إن الجماعـات الإسلاميـة «السنيـة» ممثلة في التجمع الإسـلامي الشعبي «السني»، والحركـة الدستوريـة والإئتلاف الإسلامي الوطني «الشيعي» حققـت انتصارات كبيرة، وتشكل فيما بينها المعارضة التوجهـات اليسارية قلب المعارضة في الستينيات والسبعينيـات. الجماعات الإسلامية يحضون مع مـؤيديهم وممن دعموا وسـاندتهم التجمعات الإسـلامية قرابـة العشرين مقعدا وهم بذلـك يعدون أكبر تجمع وكتلـة سياسية داخـل المجلس. بالاضـافة الى سيطـرتهم على اللجان المهمة مثل اللجنة المالية والاقتصادية التي يرأسها عضو الحركة الدستورية الإسلاميةد. اسماعيل الشطي وتضم في عضويتهـا العديـد من الأعضاء الإسلاميين، وكـذلك لجنة الشـؤون الخارجية التي يحتل د. ناصر الصانع الـذي حظي بدعم واضح من الحركة الدستورية الإسـلامية كمقرر للجنة الشؤون الخارجيـة. هذا بالاضافـة لانتخاب أحمد باقر عضـو التجمع الإسلامي الشعبي «السلف» لمنصب أمين سر المجلس، وتقلـد ثـلاثـة أعضاء للمـرة الأولى منصب الـوزارة وهم جـاسم العون عن التجمع الإسـلامي الشعبي، وزيـرا لوزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل أكثـر الـوزارات صعوبـة في ادارتها لتعقيداتها وصعـوبـة السيطرة عليهـا وتشعب أعبائهـا. بينما يحتل جمعـان فالح العـازمي عضو الحركـة الدستـورية الإسـلامية ــ منصب وزارة الأوقاف والشـؤون الإسلامية ود. عبدالله راشد الهاجري ـ والمدعوم من الحركة الدستـورية الأسلامية منصب وزارة التجارة والصناعة.

كل هذا يضع ضغـوطا واضحة على الجماعات الإسلاميـة ودورهم في المجلس وتعاملهم مع التطـورات والقضـايـا بأسلوب واع لأن الجماعـات الإسـلاميـة داخل المجلس تمثل المعـارضـة القوية.

ومن السابق لأوانـه في نهاية الدورة الأولى في الفصل السـابع لمجلس الأمة الكـويتي اصدار الحكم على كفاءة المجلس وانجـازاته إلا أن انجـازات المجلس في دورته الأولى التـاريخية، والتي كـانت أكثر دورات المجلس إثـارة «أكتـوبر ١٩٩٢ ــ سبتمبر ١٩٩٣» وأطـول دوره مدة زمنيـة وانجازات، أعادت دور المجلس الحيوي بالرقابة والتشريع.

(١) ص ٦ بتاريخ د/ ١٠/ ١٩٩٢. Christian Science Monitor.

مع أن منظمة «فريدووم هاووس» الأميركية في تقييمها للتطور الأكاديمي حول العالم تركز على عالمية الديمقراطية فإنه مازالت الأغلبية من سكان العالم يعيش في دول غير ديمقراطية.

إن معوقات الديمقراطية في العالم العربي عديدة، ولكن رياح الديمقراطية التي تهب وتكتسح العالم فيما عبر عنه صموئيل هنتغتون في كتابه «The Third Wave» الموجة الثالثة(١)، والذي يناقش فيه التطور والتحول نحو الديمقراطية في أنظمة حكم أوتوقراطية في جنوب أميركا وجنوب أوروبا وشرق آسيا بأن هذا الموجة نحو الديمقراطية تعد أهم تحول سياسي في نهاية القرن العشرين (٢)، وتفسير هينتغتون كيف ولماذا تحدث هذه التغيرات نحو «الديمقراطية» والمشاركة السياسية.

وبذلك تكون الكويت على مفترق الطرق نحو التطور السياسي والديمقراطي نحو مجتمع وواقع سياسي واجتماعي أكثر مرونة واستجابة للضغوط والمطالب الشعبية.

إن النظام السياسي الكويتي بعد أزمة الاحتلال التي كابدها وبعد المبايعة الثالثة في الطائف أثناء فترة الإحتلال، وبعد التحرير وإثبات الولاء الشعبي لنظام الحكم والاسرة الحاكمة يجد هذا النظام نفسه وكذلك الكويت بعد ثلاث سنوات من التحرير على مفترق الطرق وأسيرا لهواجس وأطماع وأفكار ومخططات الدول المحيطة به وخاصة العراق.

ولا يبدو أن هناك مفرا في انتهاج وإبقاء التطورات والاصلاحات السياسية كعامل مساعد لابقاء ولتجنيب النظام السياسي الاضطرابات والهزات التي قد تؤثر على طبيعة صراع البقاء التي كان ولايزال النظام السياسي يدافع من أجلها.

إن التعديل الوزاري الأخير في أبريل ١٩٩٤ بعد عام ونصف من انتخابات مجلس الأمة وتشكيل الوزارة الـ١٦ من تاريخ الكويت الحديث (٣) ـ أنما أتى كاستجابة للاحباط السياسي الذي يشعر به المواطن الكويتي ولفقدان الثقة لدى المواطن الكويتي (٤).

هذا التعديل الذي وصف بأنه لم يأخذ بعين الإعتبار تركيبة المجلس المنتخب والشرائح الاجتماعية والسياسية الفاعلة، أتى كردة فعل على عدم التناغم الحكومي داخل الحكومة وإلى عدم العمل الجماعي للحكومة التي ضمت لأول مرة في تاريخ الكويت ٦ وزراء منتخبين ـ

(١) Hantington, Samuel: The Third Wave: Demacratization in The late Twentieth Century. "University of Oklahoma Press, Norman and london" 1991.

(٢)المصدر السابق.

(٣)انظر الصحف الكويتية الصادرة في اليوم التالي للاعلان عن التعديل الوزاري للحكومة السادسة عشرة ١٤/ ٤/ ١٩٩٤.

(٤)د. عبدالله خليفة الشايجي «الوطن» ١١/ ٤/ ١٩٩٤ والوطن ١٦/ ٤/ ١٩٩٤.

تعديـل ابريل ١٩٩٤ قلص عدد الوزراء المنتخبين إلى ٥ أو ١٠٪ من أعضاء مجلس الأمة وأدخل ٣ وزراء جـدد، وزاد عدد أعضـاء المجلس من وزراء ونـواب إلى ٦١ . وهكذا أصبحت النسبـة المطلوبـة لتحرير مشروعـات القوانين والاقتراحات حسب الأغلبيـة البسيطة ٣٢صوتـا، ونسبة الثلثين أو الأغلبية المطلقة لتعديل دستوري ٤١ صوتا .

أن تجربتنا الديمقراطية في الكويت والتي كثيرا ما تعرضت وأصابت وأخطأت بحاجة عملية إلى تجذير وتـرسيخ، بحاجة إلى عمليـة تأصيل واقناع لدى المواطن الكـويتي الذي إلى الآن غير متمرس بلعبته الديمقراطية .

أن مجلس الأمة الكويتي السابع هو أهم مجلس أمة في تاريخ التجربة البرلمانية الكويتية التي بدأت عام ١٩٦٣ ، وهي التجربة الوحيدة الرائدة في منطقة الخليج وهي كالثمرة التي بحاجة إلى رعايـة وتربة صـالحة وماء وشمس وهواء لتنمـو وتزدهـر. ونمو وازدهار التجـربة الكويتيـة هو استثمار وازدهار للتجـربة البرلمانية في المنطقـة ككل وإخفاق التجربـة البرلمانية الكويتيـة في عالم تهب عليه الـرياح الـديمقراطيـة من كل حدب وصـوب في العقد الأخير من القـرن العشرين، ووسط تـوجهات الحكـومات الغـربية لتعـزيز الـديمقراطيـة ودعمها سيمثل نكسـة وعدم ثقـة وتراجعـا للديمقـراطية وخسـارة للمشاركـة السياسيـة ليس في الكويت فحسب بـل في المنطقة ككل . لذلك يصبح مـن المحتم على التجربة الكـويتية أن تستمر قـدما وتحقق النجـاح وتكون عبارة عن التجـربة الخليجية الناجحة التي تتيـح للدول الخليجية الأخرى أن تنظر إليهـا وتأخذ وتتعلم من أخطـائهـا وانجـازاتها . كل هـذا يضع المزيد مـن الضغوط والإصرار على التجـربـة البرلمانية الكويتية لتنجح وتزدهر وتستمر.

الملحق (١)

النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة السابع أكتوبر ١٩٩٢ (١)

في الدائرة الأولى . . . الشرق، فاز فيها :

عدنان سيد عبدالصمد أحمد سيد زاهد ٦٩٥ صوتا

يعقوب محمد علي حسن حياتي ٦٤٣ صوتا

الدائرة الثانية . . . . المرقاب، فاز فيها

حمد عبدالله محمد الصالح الجوعان ٦٨١ صوتا

عبدالله محمد عبدالرحمن النيباري ٤٧٠ صوتا

الدائرة الثالثة . . . القبلة، فاز فيها

أحمد محمد علي حسن النصار ٦٣٥ صوتا

جاسم حمد العبدالله الصقر ٦١٦ صوتا

الدائرة الرابعة . . . الدعية، فاز فيها

علي أحمد ابراهيم أحمد البغلي ٩١٩ صوتا

علبدالله يوسف عبدالرحمن الرومي ٨٩٩ صوتا

الدائرة الخامسة . . . . القادسية، فاز فيها

أحمد يعقوب يوسف باقر ٨٣٩ صوتا

عبدالمحسن يوسف علي اسماعيل جمال ٦٢٦ صوتا

(١) انظر نتائج انتخابات اعضاء مجلس الامة ـ وزارة الداخلية الكويت اكتوبر ١٩٩٢ .

الدائرة السادسة . . . . الفيحاء ، فاز فيها

مشاري جاسم مشاري العنجري ١١٨٢ صوتا

مشاري محمد مطلق العصيمي ٩٣٥ صوتا

الدائرة السابعة . . . كيفان ، فاز فيها

جاسم محمد سعود العون ٨٧٧ صوتا

عبدالعزيز يوسف عبدالوهاب العدساني ٨١٠ صوتا

الدائرة الثامنة . . . حولي ، فاز فيها

أحمد عبدالله علي الربعي ١٦٦٩ صوتا

اسماعيل خضر خلف الشطي ١٢٦٥ صوتا

الدائرة التاسعة . . . الروضة ، فاز فيها

د . ناصر الصانع ١٠٧٠ صوتا

د . أحمد الخطيب ٨٨٦ صوتا

الدائرة العاشرة . . . . العديلية ، فاز فيها

صالح الفضالة ١٤٣٤ صوتا

أحمد الكليب ٩٦٣ صوتا

الدائرة الحادية عشرة . . . الخالدية ، فاز فيها

أحمد السعدون ١٤٠٣ صوتا

محمد المرشد ٩١٩ صوتا

الدائرة الثانية عشرة . . السالمية ، فاز فيها

عبدالمحسن المدعج ١٠٤٧ صوتا

سالم الحماد ٦٠٥ صوتا

الدائرة الثالثة عشرة. . . الرميثية، فاز فيها

ناصر صرخوه ١٧٢٢ صوتا

جمال الكندري ١٥١٦

الدائرة الرابعة عشرة. . . خيطان، فاز فيها

علي بو حديدة ٦١٠ صوتا

حمود الجبري ٥٦٢ صوتا

الدائرة الخامسة عشرة. . . . الفروانية، فاز فيها

عباس مناور ١٣٥٠ صوتا

غنام الجمهور ١١٦٥ صوتا

الدائرة السادسة. . . العمرية، فاز فيها

مبارك الدويلة ٢١٩٣ صوتا

مبارك الخرينج ١٣٥١ صوتا

الدائرة السابعة عشرة. . . جليب الشيوخ، فاز فيها

محمد خلف المهمل ٥٧٧ صوتا

محمد ضيف الله شرار ٤٦٦ صوتا

الدائرة الثامنة عشرة. . . صليبخات، فاز فيها

خلف دميثير ١٢٩٢ صوتا

راشد الهبيدة ١٠٥٤ صوتا

الدائرة التاسعة عشرة . . الجهراء الجديدة، فاز فيها

مفرج نهار المطيري ٧٦٠صوتا

أحمد نصار الشريعان ٧٥٧

الدائرة العشرون . . . الجهراء القديمة، فاز فيها

طلال العيار ١٢٩٢ صوتا

طلال السعيد ٩٦٣صوتا

الدائرة الحادية والعشرون . . . الاحمدي ، فاز فيها

خالد سالم عبدالله عدوة العجمي ٢٧٢٣ صوتا

شارع ناصر سعيد العجمي ١٩٠٠ صوتا

الدائرة الثانية والعشرون . . الرقة، فاز فيها

عايض علوش المطيري ١٢٧٤صوتا

هادي العجمي ١١٠١صوت

الدائرة الثالثة والعشرون . . . . الصباحية فاز فيها

جمعان العازمي ٢٢٦٥صوتا

فهد العازمي١٨٣٥صوتا

الدائرة الرابعة والعشرون . . . الفحيحيل، فاز فيها

عبدالله الهاجري ١٣٨١صوتا

تركي العازمي ٩٩٣صوتا

الدائرة الخامسة والعشرون . . . أم الهيمان، فاز فيها

سعد العازمي ٥٢٥ صوتا

مصلح العازمي ٥٢٢ صوتا

قيادي المجلس

ملحق (٢)

مكاتب مجلس الامة الكويتي

قياديي المجلس

١ـ رئيس مجلس الأمة .

أحمد عبدالعزيز السعدون

٢ـ نائب رئيس مجلس الأمة .

صالح يوسف الفضالة

٣ـ أمين سر مجلس الأمة .

أحمد يعقوب باقر

٤ـ مراقب مجلس الأمة .

سالم عبدالله حمود الحماد

٥ـ أمين عام مجلس الأمة .

شريدة عبدالله المعوشرجي

ملحق (٣)

تركيبة المجلس الجديد ١٩٩٢

اعضاء اعيد انتخابتهم من مجلس ١٩٨٥ (٢٠عضوا)

أعضاء انتخبوا لأول مرة ١٩٩٢ (٢٦عضوا)

أعضاء انتخبوا في مجالس سابقة غير

مجلس ١٩٨٥ و ١٩٩٢ ٤أعضاء

أعضاء انتخبو أكثر من مجلس في

مجالس ٨١ و ٨٥ (١٢عضوا)

القبائل (٢٦عضوا)

«تركيبة مجلس الأمة السابع»

تركيبته حسب التجمعات السياسية :ـ

نواب محافظون ونواب المجلس الوطني السابق :

«يميلون للحكومة ونواب المجلس الوطني»

فهـد العازمـي، فهد الميع، علي أبو حديدة، مصلح العازمي، طلال العيار، طلال السعيد، غنام الجمهور، سالم الحماد، خلف العنزي، محمد المهمل، هادي الحويلة، راشد الهبيدة، مبارك الخرينج، حمود الجبري، سعد بليق.

التجمع الدستوري

«جاسم الصقر»

المنبر الديمقراطي

«أحمد الخطيب، عبدالله النيباري»

الإئتلاف الإسلامي الوطني

«عدنان عبدالصمد، ناصر صرخوه»

الحركة الدستورية الإسلامية

«اسماعيل الشطي، مبارك الدويلة، جمعان العازمي»

الإئتلاف الإسلامي الشعبي

«جاسم العون، أحمد باقر، مفرج نهار المطيري»

الاسلاميون المستقلون

«خالد العدوة، شارع العجمي، عبدالله الهاجري، عايض علوش، ناصر الصانع، أحمد الكليب»

المستقلون ـ مدعومون من الإسلاميين ـ

«عبدالله الرومي، احمد النصار، عبدالمحسن المدعج، عباس مناور، احمد السعدون، صالح الفضالة عبدالعزيز العدساني

مستقلون ليبراليون

«د. أحمد الربعي، مشاري العصيمي، حمد الجوعان، علي البغلي»

مستقلون وتكتل نواب

«أحمد السعدون، محمد المرشد، صالح الفضالة، د. عبدالمحسن المدعج، أحمد الشريعان، مشاري العنجري»

مستقلون ليبراليون يرفضون تعديل المادة الثانية من الدستور الكويتي

حمد الجوعان، عبدالله النبياري، جاسم الصقر، د. أحمد الخطيب، مشاري العصيمي، علي البغلي.

الفصل التشريعي السابع

مسلسل	١) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	
١	د. أسماعيل خضر الشطي	(رئيسا)
٢	مفرج نهار المطيري	(مقررا)
٣	أحمد محمد النصار	
٤	حمود ناصر الجبري	
٥	د. عبدالله راشد الهاجري	
٦	علي أحمد البغلي	
٧	عدنان سيد عبدالصمد	
٨	فهد دهيسان الميع	
٩	د. ناصر جاسم الصانع	

مسلسل	٢) لجنة الشؤون التشريعية والقانونية	
١	حمد عبدالله الجوعان	(رئيسا)
٢	شارع ناصر العجمي	(مقررا)
٣	أحمد يعقوب باقر	
٤	عبدالله يوسف الرومي	
٥	محمد ضيف الله شرار	
٦	مشاري محمد العصيمي	
٧	د. يعقوب محمد حياتي	

مسلسل	٣) لجنة الدفاع عن حقوق الانسان	
١	محمد سليمان المرشد	(رئيسا)
٢	أحمد محمد النصار	(مقررا)
٣	د. أحمد محمد الخطيب	
٤	جمال أحمد الكندري	
٥	عبدالعزيز يوسف العدساني	
٦	عبدالمحسن يوسف جمال	
٧	مبارك فهد الدويله	
مسلسل	٤) لجنة المرافق العامة	
١	طلال عثمان السعيد	(رئيسا)
٢	علي سالم ابو حديده	(مقررا)
٣	سالم عبدالله الحماد	
٤	عبدالله محمد النيباري	
٥	مبارك فهد الدويله	
٦	محمد خلف المهمل	
٧	مصلح هميجان العازمي	
مسلسل	٥) لجنة العرائض والشكاوي	
١	حمد عبدالله الجوعان	(رئيسا)
٢	عدنان سيد عبدالصمد	(مقررا)
٣	خالد سالم العدوه	
٤	سعد بليق العازمي	
٥	عايض علوش المطيري	

مسلسل	٦) لجنة الشؤون الداخلية والدفاع	
١	عباس حبيب مناور	(رئيسا)
٢	طلال مبارك العيار	(مقررا)
٣	راشد سلمان الهبيده	
٤	عايض علوش المطيري	
٥	مصلح هميجان العازمي	

مسلسل	٧) لجنة الشؤون الخارجية	
١	جاسم حمد الصقر	(رئيسا)
٢	د. ناصر جاسم الصانع	(مقررا)
٣	طلال مبارك العيار	
٤	عبدالعزيز يوسف العدساني	
٥	مبارك بنيه الخرينج	

مسلسل	٨) لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد	
١	د. ناصر عبدالعزيز صرخوه	(رئيسا)
٢	جمال أحمد الكندري	(مقررا)
٣	جمعان فالح العازمي	
٤	خالد سالم العدوه	
٥	طلال عثمان السعيد	

مسلسل	٩) لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل	
١	د. عبدالله راشد الهاجري	(رئيسا)
٢	هادي هايف الحويله	(مقررا)
٣	د. أحمد محمد الخطيب	
٤	سعد بليق العازمي	
٥	علي سالم أبو حديده	

كشف باسماء أعضاء اللجان المؤقته

مسلسل	١) لجنة تقصى حقائق الغزو العراقي الأثم	
١	صالح يوسف الفضالة	(رئيسا)
٢	أحمد يعقوب باقر	(مقررا)
٣	خالد سالم العدوه	
٤	خلف دميثير العنزي	
٥	عبدالله محمد النيباري	
٦	فهد دهيسان الميع	
٧	مبارك فهد الدويله	
٨	محمد ضيف الله شرار	
٩	د. يعقوب محمد حياتي	

مسلسل	٢) لجنة المرتهنين والمفقودين ورعاية أسر الشهداء	
١	أحمد يعقوب باقر	(رئيسا)
٢	مبارك بنيه الخرينج	(مقررا)
٣	طلال عثمان السعيد	
٤	غنام على الجمهور	
٥	فهد دهيسان الميع	
٦	محمد ضيف الله شرار	
٧	مفرج نهار المطيري	

مسلسل	٣)لجنة توظيف الكويتيين في الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة	
١	طلال مبارك العيار	(رئيسا)
٢	عبدالله محمد النيباري	(مقررا)
٣	حمود ناصر الجبري	
٤	عايض علوش المطيري	
٥	علي سالم ابو حديده	
٦	محمد خلف المهمل	
٧	مصلح هميجان العازمي	

مسلسل	٤) لجنة شؤون الزراعة والثروة السمكية والحيوانية	
١	محمد خلف المهمل	(رئيسا)
٢	سالم عبدالله الحماد	(مقررا)
٣	تركي محمد العازمي	
٤	خلف دميثير العنزي	
٥	غنام على الجمهور	
٦	مبارك بنيه الخرينج	
٧	مفرج نهار المطيري	

مسلسل	٥) لجنة شؤون البيئة	
١	عبدالعزيز يوسف العدساني	(رئيسا)
٢	د. ناصر عبدالعزيز صرخوه	(مقررا)
٣	أحمد خالد الكليب	
٤	علي أحمد البغلي	
٥	عبدالمحسن يوسف جمال	
مسلسل	٦) لجنة دراسة الخطة الاسكانية	
١	غنام على الجمهور	(رئيسا)
٢	أحمد محمد النصار	(مقررا)
٣	عبدالعزيز يوسف العدساني	
٤	عدنان سيد عبدالصمد	
٥	مبارك فهد الدويله	

ملحق (٥)

أعضاء مجلس الأمة السابع حسب المؤهل العلمي

دكتوراه	العدد	النسبة
مع الدكتوراه «الطبية»	٨	١٦٪
ماجستير	٢(على البغلي ـ احمد باقر)	٤٪
جامعي	٢١	٤٢٪
دبلوم	٨(٢ دبلوم عسكري)	١٦٪
ثانوية عامة	٧	١٤٪
متوسط	٤	٨٪
المجموع	٥٠	١٠٠٪

الملحق (٦)

تركيبة المجلس حسب التخصصات والشهادات

المحامون ـ شهادة الحقوق :

١ـ د. يعقوب حياتي

٢ـ حمد الجوعان

٣ـ علي البغلي

٤ـ عبدالله الرومي

٥ـ محمد ضيف الله شرار

٦ـ مشاري العصيمي

٧ـ شارع العجمي

الدكاترة :

١ـ يعقوب حياتي	«جامعي»
٢ـ ناصر الصانع	
٣ـ احمد الربعي	«جامعي»
٤ـ ناصر صرخوه	
٥ـ عبدالمحسن المدعج	«جامعي»
٦ـ عبدالله الهاجري	«جامعي»
٧ـ د. اسماعيل الشطي	«جامعي»

المهندسون :

١ـ اسماعيل الشطي

٢ـ مبارك الدويلة

صيادلة:

أطباء:

١ـ أحمد باقر

٢ـ د. احمد الخطيب

ملحق (٧)

الوضع المهني السابق لأعضاء مجلس الأمة السابع ١٩٩٢

	العدد	النسبة
العمل بالحكومة	٢٥	٥٠٪
سلك التدريس الجامعي والعالي	٦	١٢٪
القطاع التجاري الخاص	٣	٦٪
مهن حرة	١١	٢٢٪
السلك العسكري	٥	١٠٪

عسكريون:

١ـ أحمد الشريعان / رائد بالجيش

٢ـ طلال السعيد / حرس وطني نقيب

٣ـ فهد دهيسان اللميع / نقيب الداخلية

٤ـ مصلح هميجان العازمي / وكيل عريف

الجامعيون:

١ـ حمد الجوعان

٢ـ عبدالله النيباري

٣ـ احمد النصار

٤ـ جاسم الصقر

٥ـ علي البغلي
٦ـ عبدالله الرومي
٧ـ احمد باقر
٨ـ عبدالمحسن جمال
٩ـ مشاري العنجري
١٠ـ مشاري العصيمي
١١ـ صالح الفضالة
١٢ـ احمد الكليب
١٣ـ احمد السعدون
١٤ـ محمد المرشد
١٥ـ جمال الكندري
١٦ـ مفرج المطيري
١٧ـ عايض المطيري
١٨ـ خالد العدوة

ملحق (٨)

تركيبة أعضاء مجلس الأمة السابع حسب السن

الفئة العمرية	العدد	النسبة
٣٠ـ٣٩	١٤	٪٢٨
٤٠ـ٤٩	٢٤	٪٤٨
٥٠ـ٥٩	٥	٪١٠
٦٠ـ وما فوق	٧	٪١٤
المجموع	٥٠	٪١٠٠

الملحق (٩)

التعديل الذي أدخل على الحكومة السادسة عشرة ١٣/ ٤/ ١٩٩٤ شمل دخول ٥وزراء (٢من المجلس و ٣ من خارج المجلس) وخروج ٥ وزراء ثلاثة من داخل المجلس عادوا للمجلس كنواب و ٢ استقالوا من خارج المجلس. ووجود ٥ ورزاء من أسرة آل الصباح

واستمرار الوزارات الرئيسية في الدولة رئاسة الوزراء والخارجية والداخلية والدفاع والإعلام وهي ما تعرف بوزارات السيادة في يد مسؤولين من الأسرة الحاكمة.

التعديل على الحكومة السادسة عشرة:

الاسم	المنصب
الشيخ/ سعد العبدالله السالم الصباح	رئيس الوزراء
الشيخ / صباح الاحمد الجابر الصباح	النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية.
ناصر عبدالله الروضان	النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير المالية.
الشيخ / احمد الحمود الجابر الصباح	وزير الدفاع.
أحمد خالد الكليب	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
الدكتور / احمد الربعي	وزير التربية ووزير التعليم العالي.
حبيب جوهر حيات	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الاسكان.
جاسم محمد العون	وزير المواصلات ووزير الكهرباء والماء.
الشيخ / سعود ناصر الصباح	وزير الإعلام.
عبدالعزيز دخيل الدخيل	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط.
الدكتور/ عبدالمحسن المدعج	وزير النفط
الشيخ/ علي صباح السالم الصباح	وزير الداخلية.
الدكتور / عبدالرحمن صالح المحيلان	وزير الصحة العامة
الدكتور/ علي فهد الزميع	وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
مشاري جاسم العنجري	وزير العدل والشؤون الإدارية.
هلال مشاري المطيري	وزير التجارة والصناعة

يتوجه الباحث بالشكر الجزيل إلى الزملاء في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت الذين عقبوا على البحث. وكذلك السيد صالح السعيدي الملحق الإعلامي بسفارة دولة الكويت بالجزائر على مساهماته وقراءاته وتعقيبه على البحث.

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير
د. فتوح عبد المحسن الخترش

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

الإشتراكات :

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك - للأساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات: ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا.

ثمن الرسالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٤,٨٠٠ د.ك — للأساتذة والطلاب : ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية
الكويت - 72454

موقف القانون الدولي من الإدعاءات العراقية ضد دولة الكويت

الدكتور رشيد حمد العنزي

تمهيد وتقسيم

في جنح الظلام من فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠، زحفت جيوش الشمال لتحتل دولة الكويت الآمنة في سابقة خطيرة تنكرت بها دولة عربية اسلامية جارة لقواعد وآداب الجوار والأخوة القومية والاسلامية وآدابها، وداست بها دولة عضو في الامم المتحدة على أهم المبادىء التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة.

في فجر ذلك اليوم ـ يوم النداء المشؤوم، يوم نادى البغي أنصاره، وانتخى الباطل أعوانه ومريديه ـ انزلق العقل البشري إلى أدنى حالات التردي، ففاحت رائحة الغدر والخيانة.

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قدمت القوات العراقية مبادىء وقواعد القانون الدولي والاخلاقي قربانا للأطماع الاقليمية والأحقاد الشخصية عندما دفعت بمدافعها ودباباتها وطائراتها جهة الجنوب لتحتل الكويت، البلد المسلم المسالم عضو الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لم يكتف الباطل بأفعاله، بل ادعى فوق ذلك بانه يستعيد حقا اغتصب منه، وهكذا هو الباطل، دائما يتذرع بحجج واهية. ولكن هيهات للبطل أن يسود. فكان ما كان: تدخلت الأمم المتحدةلتردع القوة بالقوة، ولتعزز السلام من خلال مبادىء السلام، ولتدعم قواعد القانون الدولي بعد أن اعتقد بعضهم انه قد يفلح في تغليب قواعد قانون الغاب. ولذلك أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، بما له من اختصاصات دولية، قرارات دولية تدين العدوان وتعاقب المعتدي وتقرر مشروعية استخدام القوة لطرده من الكويت. وبالفعل بدأت جيوش العالم حملتها التاريخية لتحرير الكويت في فجر السابع عشر من يناير ١٩٩١

(*) دكتوراه القانون الدولي ـ جامعة كامبريدج؛ مدرس القانون الدولي ـ كلية الحقوق ـ جامعة الكويت

لتنهي الـوجود العـراقي في الكويـت في فترة قياسيـة ولتعيد الحق لأصحـابه الشرعيين، ولتعيـد التأكيـد مرة اخـرى على ان الكـويت دولة مستقلـة ذات سيـادة وعضـو فاعل في منظمـة الأمم وجامعة الدول العربية منذ مطلع الستينيات.

وتأتي هذه الدراسة في وقت لم تعـد فيه الادعاءات العراقية ضد الـوجود الكويتي ذات قيمة حقيقية بعـد أن حسمت الأحداث الأخيرة التي مـرت بها المنطقة هـذا الجدل الاكاديمي. لكن أهمية هذه الدراسة تكمن في طبيعتها القانونية التي تقدم دراسة قانونية دولية عن موقف القانون الدولي من الادعاءات العراقية ضد سيادة الكويت واستقلالها خصوصا أن النظام العراقي ما زال يـردد ادعاءاتـه الـزائفـة حتى بعد أن حسمت قـرارات مجلس الأمن التي قبل بها مسـألة سيـادة الكويت واستقلالها تاريخا وقانونا.

ولذلك فستناقش هذه الدراسة الادعاءات العراقية ضد سيادة واستقلال الكويت من جميع جوانبها من خـلال حقائق التاريخ وفي ظل مبادىء القـانون الدولي، وذلك في فصلين خصص الأول منهما لدراسات العلاقات العثمانية الكويتية، وتحديد العلاقة الكويتية العراقية من خلال دراسة قـواعد الاستخـلاف الدولي في القـانون الـدولي، بينما خصص الثاني منهما لـدراسة دور الاعتراف العراقي بالكويت على مدى عقود غير قليلـة من الزمن وأثر ذلك على ادعاءات العراق ضد الوجود الكويتي.

وفي الختام فإنني لا أدعي تفـردا، ولا أبريء نفسي والداراسة من القصـور، فالكمال لله جل وعلا وحده، ولكن عزائي أن للمجتهد أجـرا إن أخطأ، وأجرين إن أصاب ، وأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في كشف موقف القانون الدولي من هذه المسألة الشائكة.

الفصل الأول

الاستخلاف الدولي

مقدمة

لم تذكر كتب التاريخ الكثير عن علاقة الكويتيين السياسية بالدولة العثمانية في القرن الثامن عشر الميلادي. بل في الحقيقة ، لم يذكر الكثير عن الكويت والكويتيين بشكل عام في تلك الحقبة التاريخية، وذلك لأن المصالح الدولية الاستعمارية في منطقة الخليج العربي بالذات لم تبرز إلا في نهاية القرن التاسع عشر حين زادت حدة التنافس بين القوى الاستعمارية للسيطرة على هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي (١). عندئذ فقط بدأت كتب التاريخ والوثائق الدولية تتحدث عن العلاقة العثمانية الكويتية. وفي الفترة بين ١٨٩٩ و ١٩٢٣ ـ وهي الفترة الواقعة بين دخول الكويت في ظل الحماية البريطانية وزوال الامبراطورية العثمانية (٢) .

ظهرت الكويت كيانا سياسيا وقانونيا يتمتع بعناصر واضحة للدولة الحديثة. فإقليم الكويت وشعب الكويت وحكومة الكويت أصبحت عناصر واضحة ومتميزة، ودخل حاكم الكويت في ذلك الوقت، لأول مرة، طرفا في اتفاقية ثنائية مع الحكومة البريطانية سنة ١٨٩٩ . فالحاكم وهو يوقع تلك الاتفاقية منفردا غير مفوض من قبل الدولة العثمانية، إنما يعبر في ذلك عن كونه ممثلا للسلطة السياسية والرسمية لدولة الكويت الواقعية . وقد نتج عن تلك الاتفاقية أن دخلت الكويت في ظل الحماية البريطانية.

وفي تلك الحقبة من الزمن، أي الحقبة التي وجدت فيها الكويت واقعا وقانونا، لم يكن للعراق وجود قانوني بحدوده وكيانه وشخصيته الدولية المعروفة الآن. فلم يكن هناك إقليم محدد واضح المعالم يسمى العراق، يقطنه شعب محدد يسمى شعب العراق، وتحكمه سلطة محددة

---

(١) فؤاد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ ـ ١٩١٤، الجزء الثاني، (الكويت، ١٩٨٤)، ص١٥٩ ـ ١٦٣؛ أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠ ـ ١٩٦٥، (الكويت، ١٩٨٤)، ص٢٤٨ ـ ٢٥٨؛ د. ميمونة الخليفة الصباح، الكويت، حضارة وتاريخ ـ المجلد الأول ـ الطبعة الأولى، (الكويت، ١٩٨٩)، ص٢١٧ ـ ٢٣٧.

(٢) تعد اتفاقية لوزان سنة ١٩٢٣ الأداة القانونية التي زالت بوساطتها الدولة العثمانية من الوجود على الرغم من انها انتهت فعلا بهزيمتها، ومن ثم تقسيمها، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها سنة ١٩١٧ .

تسمى حكومة العراق (وهي أركان الدولة في القانون الدولي). كل ما هناك مجموعة من الولايات المنفصلة وغير المترابطة التي تخضع إداريا للحكم العثماني المباشر في القسطنطينية دون أن تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الدولة العثمانية. وقد وجد العراق بعد ذلك من ناحية سياسية وقانونية نتيجة لتقسيم الدولة العثمانية في اتفاقية لوزان سنة ١٩٢٣م.

ولكن العراق ما فتىء يدعي بتبعية الكويت له استنادا إلى حقوق تاريخية مزعومة تتمثل في ان الكويت كانت جزءا من الدولة العثمانية، ورث العراق حقوق السيادة عليها بعد انفصاله عن الدولة العثمانية التي زالت من الوجود بعد الحرب العالمية الأولى.

ولمعرفة حقيقة الادعاءات العراقية ضد الكويت حَرِيّ بنا أن نتناول المزاعم العراقية من جانبين تاريخي وقانوني: الجانب التاريخي سيتناول حقيقة العلاقة التاريخية بين الكويت والدولة العثمانية وأثر ذلك على العلاقة بين الكويت والعراق، أما الجانب القانوني فسيتناول موقف القانون الدولي من تقسيم الدولة العثمانية في اتفاقية لوزان لسنة ١٩٢٣ وأثر ذلك على العلاقة بين الكويت والعراق.

المبحث الأول

العلاقات الكويتية العثمانية

لقد حكم العثمانيون باسم الاسلام أغلب دول منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الجزيرة العربية والخليج العربي، وكذلك حكموا أجزاء من أوروبا بعض الفترات. ولم تمثل الكويت في ذلك الوقت كيانا دوليا ذا وجود سياسي؛ وبالطبع ينطبق ذلك على كل أجزاء الجزيرة العربية(١). كل ما هنالك قبائل متفرقة متناحرة متنقلة وراء الكلأ والماء تدين بالولاء الاجتماعي والسياسي لشيخها القبلي وبالولاء الديني للسلطان العثماني في القسطنطينية بوصفه خليفة للمسلمين عملا بتعاليم الدين الاسلامي الذي أوجب أن يطيع المسلمون أولي الامر منهم. وفي القرنين الأخيرين من عصر الدولة الاسلامية في تركيا ظهرت الكويت مركزا لتجمع البحارة وصيادي السمك واستغلته بعض القبائل العربية التي جاءت إليه مهاجرة من قلب الجزيرة

(١) يقول اللورد كيرزون ـ نائب ملك بريطانيا في الهند ـ في محاضرة بجامعة اكسفورد سنة ١٩٠٧، ان فكرة الحدود الدولية في آسيا غير معروفة، وهذا يرجع من ناحية إلى تحكم العقلية البدوية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى النفور من الاجراءات التنظيمية التي هي من سمات العقلية الشرقية، ولكن بمعنى أصح يرجع ذلك إلى ما يمكن أن يعود بالفائدة من الحدود غير المخططة. نقلا عن ج. ب. كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبدالله، (الكويت، ١٩٦٧)، ص٧.

العربية لتستقر وتتوسع فيه، لتتكون الكويت بعد ذلك بخصائصها المميزة عن الدولة العثمانية في القسطنطينية. وتحدثنا كتب التاريخ عن علاقة السلاطين العثمانيين بحكام الكويت فتصفها بأنها كانت علاقة اسمية أساسها كون القسطنطينية عاصمة الخلافة الاسلامية والسلطان العثماني خليفة المسلمين، وكون الكويت جزءا صغيرا من الدولة الاسلامية الواسعة والمتنامية الأطراف. برغم تفادي حكام الكويت المتعاقبين السماح للعثمانيين بممارسة سلطة فعلية مباشرة على الكويت (١) إلا أنهم ظلوا يحافظون على وشائج شكلية وسيادة أسمية تمارسها الخلافة العثمانية على الكويت (٢).

وعندما أظهرت بريطانيا العظمى آنذاك رغبة في مد نفوذها الاستعماري إلى منطقة الخليج العربي و الى الكويت بالذات، تحرك الباب العالي محاولا مد سيادته الفعلية على الكويت فأصدر فرمانا سلطانيا سنة ١٨٧٠ ربط بموجبه الكويت بولاية بغداد، وعين حاكمها الشيخ عبدالله الثاني قائمقاماً عليها (٣)، وألزم سفنها برفع العلم التركي في مقابل اعفائها من الضريبة المقررة(٤). وفي غير ذلك فإن النفوذ العثماني على الكويت لم يكن يذكر.

الشيخ مبارك والانفصال عن الدولة العثمانية

منذ اللحظة الأولى التي تسلم فيها الشيخ مبارك الصباح الحكم سنة ١٨٩٦ بدا واضحا بأنه يعمل جاهدا للانفصال عن السلطة الإسمية التي يتمتع بها السلطان العثماني في الكويت. فقد عمل جاهدا في السنتين التاليتين لوضع الكويت في ظل الحماية البريطانية ليحقق أهدافه وخصوصا أن بريطانيا كانت الدولة الاستعمارية الأكثر قدرة على حمايته آنذاك. فقد اتصل بالحكومة البريطانية سنتي ١٨٩٧ و١٨٩٨ عارضا وضع الكويت تحت الحماية البريطانية أسوة بالبحرين التي تمارس عليها بريطانيا الحماية منذ سنة ١٨٥٦(٥)، ولكن طلبه قد رفض في كلتا

(١) أبو حاكمة، مرجع سابق، ص٢٥٩.

(٢) تمثلت العلاقة الاسمية بين الدولة العثمانية والكويت بقيام حكام الكويت وأهلها بالدفاع عن البصرة سنة ١٨٣٠، وبالمعونة التي قدموها للحملتين العثمانيتين على الاحساء سنتي ١٨٧١ و١٨٧٣. انظر.
Frayth and Winstone, Kuwait: Prospects and Reality, (London, 1972), p. 68

(٣) لما توفى الشيخ عبدالله وتولى أخوه الشيخ محمد الحكم أصبح كذلك يلقب بقائمقام الكويت. إلا أن هذا اللقب كان يستعمل من قبل الأتراك فقط. أنظر د. ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص٢١٧ ـ ٢١٩.

(٤) انظر د. ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص٢١٧ ـ ٢١٨؛ فؤاد العابد، مرجع سابق، ص١٥٩ ـ ١٦٣.

(٥) انظر في تاريخ العلاقة البريطانية البحرينية السابقة على توقيع معاهدة الصداقة بين بريطانيا وحاكم البحرين المستقل في ٣١ مايو ١٨٦١ والاتفاقيات اللاحقة لها.
Al-Baharna, H., The Arabian Gulf States Their Legal and Political Status and Their International Problems, 2nd ed., (Beirut, 1975) pp. 31 - 35

المرتين(١). كل هذه المحاولات أثارت لدى الحكومة العثمانية المخاوف من تغلغل النفوذ البريطاني في المنطقة، فحاولت جاهدة استمالة الشيخ مبارك لها بأن منحته لقب (قائمقام) يخضع لوالي البصرة(٢) وهو لقب لم يكترث به الشيخ مبارك أو حتى استخدمه(٣).

ولكن الموقف البريطاني تغير في سنة ١٨٩٩ كرد فعل لمحاولات التغلغل في المنطقة والسيطرة عليها، والتي قامت بها كل من ألمانيا وروسيا(٤). ولذلك أوفدت مندوبها «جون ميد»، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، على عجل وبسرية تامة ليوقع مع حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح اتفاقية وضعت بموجبها الكويت تحت الحماية البريطانية. وعندما علمت الحكومة العثمانية بالاتفاق الكويتي ـ البريطاني تقدمت باحتجاج إلى السفير البريطاني في الاستانه مفاده أن شيخ الكويت تابع للدولة العثمانية، وليس له الحق بالدخول في اتفاقيات مع دول أجنبية دون موافقة السلطان العثماني، ولكن السفير البريطاني رد عليها بأن حكومته لا تنوي احتلال الكويت ولكنها مع ذلك ملتزمة باتفاقها مع شيخ الكويت الذي ترتبط معه بعلاقة طيبة. وقد قررت الحكومة العثمانية الإطاحة بالشيخ مبارك بكل الوسائل(٥).

---

(١) انظر د. فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، تعليق على كتاب ج سلدانها« شئون الكويت ١٨٩٦ ـ ١٩٠٤»، الطبعة الأولى، (الكويت، ١٩٨٥)، ص٩٣؛ وانظر كذلك. Dickson, H., Kuwait and her Neighbours, London, 1956, p. 137

وانظر كذلك Frayth and Winstone مرجع سابق، ص٧١؛ أبو حاكمة مرجع سابق، ص٣١٧، فؤاد العابد، مرجع سابق، ص١٦٧ ـ ١٧١.

(٢) انظر نورية محمد الصالح، علاقة الكويت السياسية بشرق الجزيرة العربية والعراق العثماني ١٨٦٦ ـ ١٩٠٢، (الكويت، ١٩٧٧)، ص٦٧.

(٣) انظر Al-Baharna، مرجع سابق، ص٢٥٣. ويقول ديكسون بأن اللقب قد منح للشيخ سنة ١٨٩٧ ولكنه لم يكترث بهذا التقدير خصوصا وهو يرى من خلاله مخططا للسيطرةعلى بلاده. Dickson، مرجع سابق، ص١٣٦ ـ ١٣٧. وقد أخذ اسم الشيخ مبارك يتردد في التقارير الرسمية للولاية. ويظهر ان الشيخ كان يخشى من ضياع ممتلكات أسرته في الفاو وأنه رأي من الحكمة أن يتقرب إلى العثمانيين لكي يتمكن من مواجهة المتاعب التي كان من الممكن أن يتعرض لها في ذلك الوقت ولكنه في الوقت نفسه لم يعامل والي البصرة بالاحترام الواجب. انظر نورية الصالح، مرجع سابق، ص٦٧.

(٤) كان الألمان يطمعون في الحصول على امتياز من السلطان العثماني لإنهاء خط سكة حديد برلين ـ بغداد في منطقة كاظمة في الجزء الشمالي من الكويت. أما الروس فكانت أطماعهم تتمثل في محاولتهم إقامة مخزن للفحم في المنطقة. انظر نورية الصالح، مرجع سابق، ص٦٩.

(٥) وقد استغلت الحكومة العثمانية هزيمة الشيخ مبارك سنة ١٩٠١ في موقعة الصريف ضد ابن رشيد حاكم نجد آنذاك والمدعوم من قبل العثمانيين برغم استعداده العظيم لها وذلك بهدف التخلص منه. لمزيد من التفاصيل عن موقعة الصريف، أنظر سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية، (الكويت، ١٩٨٦)، ص١٤٣ ـ ١٤٨.

إزاء هذه التهديدات والتزاما منها باتفاقها مع الشيخ مبارك، دخلت الحكومة البريطانية مع الدولة العثمانية في اتفاقية يلتزم بموجبها الطرفان بالمحافظة على الوضع القائم (status quo) في الكويت. وبرغم ذلك فقد استمرت الحكومة العثمانية في محاولاتها السيطرة على شيخ الكويت واحتوائه(١). وحين أدركت انها فشلت في ذلك وانها تخسر ما كان لهم من نفوذ أسمى على الكويت للبريطانيين، راحت تبذل جل جهدها للإضرار بالكويت وحاكمها فحاصرتها اقتصاديا وأتلفت جزءا من ممتلكات الشيخ الشخصية في العراق(٢).

الكويت تحت الحماية البريطانية

تلاحقت الأحداث بعد ذلك فأصبحت الحماية البريطانية علنية بعد أن كانت سرية (٣)، وعيّنت الحكومة البريطانية سنة ١٩٠٤ معتمدا سياسيا لها في الكويت لتنهي بذلك أي نفوذ فعلي للعثمانيين على الكويت. ومع ذلك فقد حاول العثمانيون التمسك بأي نفوذ على الكويت ولو بصفة شكلية، فكان أن وقعوا مع البريطانيين اتفاقية سنة ١٩١٣ اعترفوا بموجبها باتفاقية سنة ١٨٩٩ وبوضع الكويت بصفتها تحت الحماية البريطانية في مقابل أن تعترف الحكومة البريطانية للعثمانيين بنفوذ اسمى على الكويت متمثلا في حسبانه قضاء عثمانيا ذا حكم ذاتي منفصل عن أقاليم الدولة العثمانية الأخرى (٤). هذه الاتفاقية لم يصدق عليها من قبل أطرافها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، التي طلبت بمناسبتها الحكومة البريطانية في رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩١٤ من الشيخ مبارك تقديم

(١) عرضت الدولة العثمانية على الشيخ مبارك بوساطة مندوبين هما: السيد رجب النقيب، نقيب الأشراف في البصرة، وشقيق مصطفى نوري باشا والي البصرة، الحماية العثمانية أو ان يترك حكم الكويت ويتوجه إلى الاستانة ويعين عضوا في مجلس شورى الدولة، أو السكن في أي قطر من أقطار الدولة العثمانية على أن يصرف له راتب شهري قدره مائة وخمسون ليرة عثمانية وإلا فانهم سيخرجونه من الكويت بالقوة العسكرية. احتجت الحكومة البريطانية على تصرف الحكومة العثمانية هذا باعتباره خرقا لاتفاق عدم الإخلال بالوضع القائم (status quo) وانها سوف تضطر إلى التدخل إذا لم يصلها رد ايجابي من الحكومة العثمانية التي أنكرت علمها ببعثة النقيب المذكورة أعلاه. انظر:
نورية الصالح، مرجع سابق، ص٧٥. وانظر د. فتوح الخترش، مرجع سابق، ص١٥٧ ـ ١٦٣

(٢) د. فتوح الخترش، مرجع سابق، ص١٦٩ ـ ١٧٥.

(٣) صدر أول اعلان رسمي بالحماية البريطانية على الكويت في مجلس العموم البريطاني سنة ١٩٠٣. انظر د. ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص٢٤١.

(٤) انظر ما يتعلق من نصوص الاتفاقية بالكويت في
Lauterpacht, E., and Others (eds.), The Kuwait Crisis, Basic Documents, (Cambridge, 1991), P. 33

المساعدة اللازمة لاحتلال البصرة، وتقديم الحماية للمواطنين البريطانيين والأجانب في البصرة، وحماية البضائع المملوكة لمواطنين بريطانيين في البصرة في مقابل تعهد من الحكومة البريطانية بالاعتراف بالكويت كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية (١). وعندما سقطت البصرة في أيدي البريطانيين في نوفمبر ١٩١٤ انتهت كل العلائق الفعلية بين الكويت والدولة العثمانية، ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقة البريطانية الكويتية الثابتة تسير في مسار واضح. فأصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية بصفتها «دولة محمية» (protected state)، اختص الكويتيون بإدارة شئونها الداخلية بينما اضطلعت بريطانيا بإدارة شئونها الخارجية. واستمر الحال على ما هو عليه إلى ان حصلت الكويت على استقلالها سنة ١٩٦١. ويُعد مصطلح «الدولة المحمية» pro-tected state ذا طبيعة خاصة في النظام القانوني الانجليزي، وذلك نظرا لأنه يخص كيانات تتمتع بقدر كبير من الشخصية القانونية الدولية، ذلك لتوافر أركان الدولة التقليدية فيها. إلا ان بعض أوجه سيادة الدولة هذه، وعادة الخارجية منها، تمارس من قبل الدولة الحامية(٢). ولذلك فإن الدولة المحمية تتمتع بقدر من الاستقلالية في علاقتها ببريطانيا التي تحتفظ عادة بإدارة الشئون الخارجية لتلك الدولة، بينما تترك الشئون الداخلية لتدار عادة دون تدخل يذكر من قبل البريطانيين. ويمكن فهم المصطلح بطريقة أكثر وضوحا إذا ما تمت مقارنته بالمصطلح الآخر المستعمل بكثرة من قبل البريطانيين وهو المحميات protectorates. ففي هذه الحالة الأخيرة تتدخل الحكومة البريطانية بطريقة أكثر وضوحاً في الشئون الداخلية والخارجية للمحمية (٣)ويفرق O'connll بين الدول المحمية والمحميات استنادا إلى أساس الحماية. فالدولة المحمية (protected state) تنشأ باتفاقية دولية بينما تنشأ المحمية (pro-tectorate) من خلال اخضاع القبائل المحلية للسلطة البريطانية بالقوة(٤). وأياً كان أساس التفريق بين «الدولة المحمية protected state» و«المحمية protectorate»، فإن الكويت

---

(١) "the British Government does recognise and admit that the Shaikhdom of Kuwait is an independent Government under British Protection."

انظر:

Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries 1930 vol. XI, (Delhi, 1933), pp. 265-266

(٢) انظر

Crawford, J., The Creation of States in International Law, (Oxford, 1979), p. 194

(٣) المرجع السابق، ص١٩٤.

(٤) O'Connell, International Law, vol. 1, (London, 1970), p. 343

اعتبرت «دولة محمية Protected state» في كل المراسيم الملكية البريطانية Orders -in- Council ابتداء من المرسوم الملكي لسنة ١٩٢٥ (Kuwait Order in Council 1925)(١)، والمرسوم الملكي لسنة ١٩٣٥ (Kuwait Order in Council)(٢) وأخيرا المرسوم الملكي لسنة ١٩٤٩(٣).

ومن نافلة القول أن المحكمة الدائمة للعدل الدولي قد اعترفت أن كلا من المغرب وتونس ـ إبان الحماية الفرنسية ـ تتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية الدولية لفرنسا(٤)، بينما أشارت محكمة العدل الدولية في قضية Case Concerning United States Nationals in Morocco (1952) إلى الوضع القانوني للمغرب تحت الحماية الفرنسية في ظل اتفاقية فاس ١٩١٢، واعتبرتها دولة ذات سيادة مستقلة عن سيادة الدولة الحامية على الرغم من أن الاتفاقية عهدت إلى فرنسا إدارةالشئون الخارجية للمغرب (٥). فإذا اعتبرت المحكمتان الدوليتان أن المغرب وتونس وهما محميتان protectorates من أشخاص القانون الدولي وتتمتعان بالسيادة القانونية sovereignty على إقليمهما، فإن الكويت ـ وهي دولة محمية (protected state) تتمتع بقدر أوضح من الشخصية الدولية ـ تعتبر من أشخاص القانون الدولي كذلك وذات سيادة قانونية sovereignty منفصلة عن بريطانيا.

هذه كانت نبذة سريعة عن العلاقات التاريخية بين الدولة العثمانية والكويت. فما الطبيعة القانونية لهذه العلاقات؟ وبمعنى آخر، كيف ينظر القانون الدولي لهذه العلاقة؟

الطبيعة القانونية للعلاقات العثمانية الكويتية

من السرد السابق للأحداث التاريخية المرتبطة بالكويت، يتضح أن علاقة الكويت بالدولة

---

(١) B.F.S.P., vol. 121, p. 179

(٢) B.F.S.P., vol. 139, p. 1

(٣) B.F.S.P., vol. 153, p. 190

(٤) انظر الرأي الافتائي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية

Nationality Decrees Issued in Tunis and Morocco (French Zone) on November 8, 1921, (1923), PCIJ Rep., Series B., No. 4, p. 27

(٥) تقول المحكمة في ذلك:

"It is not disputed by the French Government that Morocco, even under the Protectorate, has retained its personality as a State in international law." ICJ Rep., 1952, p. 176

العثمانية في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، وبالذات تلك السابقة على توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ بين الكويت وبريطانيا، كانت علاقة اسمية تمثلت بعلاقة الخليفة الإسلامي مع رعاياه، وهي علاقة تبعية دينية خاصة بالنظام الإسلامي تشبه إلى حد كبير علاقة التبعية الولائية suzerainty في القانون الدولي نظرا لأن مصطلح suzerainty يشير إلى نوع من الوصاية الدولية التاريخية (١) بين دولة تابعة (vassal state) ودولة متبوعة (suzerain state)، لا ترقى إلى ممارسة الدولة المتبوعة (suzerain state) مظاهر السيادة (sovereignty) كاملة على الدولة التابعة (vassal state)، وإنما تتمتع الدولة التابعة (vassal state) بالتمثيل الدولي الكلي أو الجزئي. بوساطة الدولة المتبوعة (suzerain state). وتتمتع الدولة التابعة Vassal Stat بالحصانة القضائية أمام المحاكمالدولة المتبوعة (suzerain state باعتبارها دولة أجنبية على الرغم من الحماية الدولية التي توفرها لها حكومة الدولة المتبوعة (suzerain state). ففي قضية Maharaja Bikram Kishore of Tripura v. Province of Assam(٢)، طالبت الحكومة البريطانية في الهند المهراجا بيركام كيشور حاكم تريبورا إحدى الدويلات الهندية المستقلة (قبل انفصال الهند عن بريطانيا سنة ١٩٤٧)(٣) بدفع ضرائب زراعية متأخرة، فدفع بالحصانة القضائية من القضاء الداخلي. وقد ردت الحكومة البريطانية على سؤال المحكمة عن أحقيته

---

(١) يقول الفقيه برايرلي Brierly ان مصطلح suzerainty الذي استخدم في القرن الماضي دون وضوح لما يقصد به، يكاد أن يختفي من المصطلحات الدبلوماسية المستعملة في هذا القرن.

Brierly, J.L., The Law of Nations, 1st ed., (Oxford, 1928) pp. 67-70

وقد أرجع الفقيه البريطاني Oppenheim المصطلح (suzerainty) إلى عهد الاقطاع عندما كان المصطلح يستخدم للدلالة على العلاقة بين صاحب الاقطاعية وأتباعه، وباندثار النظام الاقطاعي وظهور الدولة الحديثة تحول المصطلح من مصطلح دستوري إلى مصطلح دولي.

Oppenheim, International Law, vol. 1, Peace, 8th ed., ed. H. Lauterpacht, (London, 1955), pp. 188-189

(٢) انظر قضية

Maharaja Bikram Kishore of Tripura v. Province of Assam, India, High Court of Calcutta, July 30, 1948, I.L.R., 1955, p. 64

(٣) نشأت في ظل الامبراطورية البريطانية في الهند مجموعة من الدويلات ذات الحكم الذاتي والاستقلال في إدارة شئونها الداخلية عن الهند البريطانية، واعترفت لها بريطانيا بالشخصية القانونية الدولية ومنحتها الحصانة القضائية المقررة للدول. ولذلك عندما حصلت الهند وباكستان على استقلالهما من بريطانيا منحت الدويلات حرية اختيار الإنضمام إلى احدى هاتين الدولتين أو الاستقلال عنهما وخصوصا أن قانون استقلال الهند لسنة ١٩٤٧ أنهى التبعية الولائية suzerainty المقررة على هذه الدويلات للتاج البريطاني. انظر في ذلك

Crawford, op. cit., pp. 210-211